الجمعيات التعاونية الإستهلاكية في دولة الكويت

دراسة جغرافية تحليلية

د. عبيد سرور العتيبي

مقدمة:

تعتبر تجارة التجزئة والتوزيع RETAIL TRADE AND DISTRIBUTION قطاعا مهما في الاقتصاد القومي للدولة وخاصة للدول الغربية، ففي بريطانيا على سبيل المثال يشكل حساب مشتريات التجزئة أكثر من نصف جملة ما ينفقه المستهلك، ويوظف قطاع تجارة التجزئة واحدا من كل عشرة من العاملين، وأكثر من ضعفي العاملين في الصناعات الأولية مثل الزراعة، وصيد الأسماك، والغابات، وتعتبر تجارة التجزئة RETAILING إذا قيست بالعاملين فيها أكبر نشاط اقتصادي منفرد في العديد من المدن البريطانية. وكلما زاد مستوى الدخل الحقيقي زاد دور التوزيع وتجارة التجزئة في الاقتصاد القومي [1].

وتعتبر تجارة التجزئة أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الكويتي وأحد روافد الناتج القومي الاجمالي للدولة. وتمثل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية منذ تأسيسها قبل ثلاثين عاما (١٩٦٢) بأسواقها المركزية وفروعها شبكة كبيرة لتوزيع وتدفق تجارة التجزئة في السوق المحلي، حيث تسيطر على ٨٠٪ من حجم هذا التوزيع وتصل إلى ٩٠٪ في بعض المواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية[٢]. ويشكل الانفاق على السلع والخدمات الأساسية أكثر من ٦٠٪ من جملة الإنفاق الأسري في دولة الكويت الذي يذهب معظمه إلى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية خاصة الكويتيين منهم لاعتبارات أهمها أن معظمهم أعضاء مساهمين في الجمعيات التعاونية

---

(١) Peter, Scott, Geography and Retailing. London: Hutchinson University Library, 1970, p.11

(٢) صلاح المناعي وجبر التابعي. تجربة التعاونيات الاستهلاكية ومدى ارتباطها بالخطة الخمسية الراهنة. بحث مقدم لمؤتمر، **دور التعاونيات في التخطيط للتنمية في الأقطار العربية ــ الواقع والممكن**. المعهد العربي للتخطيط بالكويت واتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية. 1987. ص 471.

الاستهلاكية ليتسنى لهم الحصول على عائد معاملاتهم سنويا[1].

ويوظف نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق حوالي ١٨٪ من جملة القوى العاملة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الكويت، وتبلغ اجمالي القوة العاملة في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ٨٧١٨ موظفا منهم ٥ , ٥٪ كويتيين.

إن أهمية دور الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت في تزايد مستمر ويعتبر ذلك مؤشرا للتطور الاقتصادي والحضري للدولة. ولقد أصبحت الجمعيات التعاونية بأسواقها المركزية نواة للضواحي السكنية والمناطق الحضرية وجزءا هاما من النسيج الحضري ومورفولوجية المنطقة الحضرية الميتروبوليتانية في دولة الكويت.

التعريف بالحركة التعاونية الاستهلاكية:

لقد بدأت المحاولات الأولى للتعاون الاستهلاكي في دولة الكويت بمدرسة المباركية عام ١٩٤١ عندما أسست أول جمعية تعاونية استهلاكية ثم حذت حذوها بعض المدارس الأخرى مثل مدرسة الصديق، وصلاح الدين، والشامية. وفي عام ١٩٥٥ اتخذ اتجاه الحركة التعاونية في الكويت مسارا جديدا حيث خرج من دائرة المدارس إلى مؤسسات الدولة آنذاك. فتأسست الجمعية التعاونية الاستهلاكية لموظفي دائرة الشئون الاجتماعية، ثم الجمعية التعاونية الاستهلاكية لموظفي دائرة المعارف، وخضعت تلك الجمعيات لأحكام قانون الأندية والمؤسسات الاجتماعية نظرا لعدم وجود قانون للتعاون حينذاك. وكان الهدف من إنشاء هاتين الجمعيتين شراء وتوفير احتياجات أعضائها من السلع وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم وتشجيعهم على الادخار والتوفير.

ولم يبدأ العمل التعاوني الاستهلاكي بشكله المنظم أو ما يمكن تسميته بمرحلة التقنين إلا بصدور القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ والذي تناولت نصوصه كيفيه إنشاء الجمعيات التعاونية والعضوية وكيفية إدارتها والرقابة عليها وحلها وتصفيتها. وفي ظل هذا القانون تأسست في العام نفسه أولى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الرسمية في منطقة كيفان وتبعتها منطقة الشامية، وتوالى إنشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في المناطق الأخرى حتى وصل عددها

---

(١) عبد الفتاح الشربيني ومحسن عاطف. الحركة التعاونية ودورها في خدمة المستهلك والمجتمع الكويتي. ورقة عمل مقدمة لندوة الاسبوع الثقافي التعاوني، الذي نظمته كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت واتحاد الجمعيات التعاونية بدولة الكويت، الكويت، 16 ـ 20 مارس 1985، ص: 18.

الآن (عام ١٩٩٤) إلى ٤٢ جمعية تعاونية استهلاكية. (انظر الجدول رقم ١).

جدول رقم (١):
تطور أعداد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية
في دولة الكويت

السنوات	١٩٦٣/٦٢	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٤
عدد الجميعات التعاونية	٢	١٥	٢١	٢٥	٣٧	٤٠	٤٢

المصدر:

1 ـ اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية. التقرير السنوي لمجلس الإدارة والميزانية العمومية والحسابات الختامية عن السنة المالية. 90/ 1991.

2 ـ اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية. دليل التعريف بالحركة التعاونية الاستهلاكية بدولة الكويت. (بدون تاريخ).

وفي عام ١٩٧١ تم إنشاء اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وهو الهيكل التنظيمي التعاوني الذي يضم الجمعيات التعاونية في تلك الفترة والتي كان عددها ١٥ جمعية تعاونية. وذلك للدفاع عن مصالح الجمعيات الأعضاء وتمثيلها في المحافل العربية والدولية.

واقتناعا من الدولة والمواطنين بأهمية دور الحركة التعاونية الاستهلاكية، وما حققته من نجاح في تأدية رسالتها في توفير السلع والخدمات، ومكافحة الغلاء والاستغلال، وانتشارها الأفقي في المنطقة الحضرية الميتروبوليتانية في الكويت فقد عهدت إليها الدولة في عام ١٩٧٥ مهمة توزيع السلع المدعمة على المواطنين. وفي عام ١٩٧٦ قام الاتحاد بإعداد سياسة تسعيرية موحدة لبعض الأصناف التي تتعامل فيها الجمعيات التعاونية. كما عهدت إليها شركة المخابز الآلية الكويتية في عام ١٩٧٨ توزيع ما تنتجه مخابزها ـ وفي العام نفسه أصدر مجلس الوزراء قرار إلغاء المحلات الصغيرة (البقالات) GROCERIES في مناطق السكن النموذجية ـ فيما عدا محلات كي الملابس والمخابز، وكلفت الجمعيات التعاونية بتغطية بقية الخدمات من خلال أسواقها المركزية والفروع التابعة لها.

ولقد تبنى الاتحاد منذ عام ١٩٨١ سياسة الاستيراد المباشر من الخارج، والشراء الجماعي

لتوفير السلع للجمعيات بأسعار مناسبة، مما أدى إلى انخفاض الأسعار بالسوق المحلي وحماية المستهلك من الارتفاع المحلي المصطنع للأسعار.

ونظرا للثغرات التي ظهرت خلال تطبيق القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢، وللتطورات والمستجدات التي حدثت في المجتمع الكويتي وفي الحركة التعاونية بشكل خاص فقد رُئي تعديل القانون بقانون جديد هو القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ والذي ما زال معمولا به. وتعكف اللجنة الاستشارية المكلفة من وزير الشئون الاجتماعية والعمل هذه الأيام على استصدار قانون جديد يتماشى مع التغيرات الجديدة التي طرأت على الحركة التعاونية، من خلال تطور خدماتها، وعلاقاتها وتعدد مجالاتها وزيادة فاعليتها، وتزايد أهمية دورها في اقتصاد الدولة وخاصة في التجارة الداخلية واعتبارها أكبر منافذ توزيع السلع الاستهلاكية.

وقد أولت الدولة اهتمامها بالحركة التعاونية الاستهلاكية وتمثل ذلك في عدة مظاهر: تشمل بناء إدارة الجمعيات التعاونية وأسواقها المركزية الرئيسية وفروع الخدمات الأخرى، وذلك بإيجار رمزي، دون أن تتحمل هذه الجمعيات أعباء شراء الأراضي والمباني أو تأجيرها من الغير. وإعفاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية واتحادها من الرسوم الجمركية، حماية لها من المنافسة. وتوجيه الأجهزة الإعلامية وكافة الإمكانيات لخدمة الحركة التعاونية.

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية الخاصة لهذه الدراسة فيما يلي:

١ ــ نظرا لأهمية دور الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الاقتصاد القومي ودورها الاجتماعي المتميز أصبحت مجالا للعديد من الباحثين من مختلف التخصصات، وتعتبر هذه الدراسة الأولى (في حدود علم الباحث) التي تعالج التوزيع الجغرافي لهذا القطاع الحيوي من منظور تقيمي بما يحقق عدالة التوزيع وعدالة الاستفادة من خدمات هذه الجمعيات.

٢ ــ الكشف عن أوجه القصور في تحقيق أهداف هذه الجمعيات سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية بما يعمل على تصويب مسار نشاط هذه الجمعيات في الطريق السليم بما يحقق أهدافها كاملة.

٣ ـ إعطاء رؤية مستقبلية لأنشطة هذه الجمعيات في ضوء المتغيرات السكانية المستقبلية بما يفيد صانع القرار.

٤ ـ ويرجو الباحث أن تكون هذه الدراسة إضافة للمكتبة العربية في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١ ـ التعرف على الدور الذي تلعبه الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في مجال تجارة التجزئة وتوفير السلع والخدمات للمواطنين والمقيمين بأسعار اقتصادية ضمن دراسة مجموعة من المتغيرات: مثل عددها، وعدد المساهمين فيها، وعدد الأسهم، جملة مبيعاتها، عدد العاملين فيها، أسواقها المركزية، وفروعها والحجم السكاني الذي تخدمه هذه الجمعيات.

٢ ـ دراسة بعض المؤشرات المالية لمعرفة أداء هذه الجمعيات وأوجه القصور فيها.

٣ ـ التعرف على دور الجمعيات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومدى خلقها فرص استثمارية للمواطنين وفرص وظيفية جديدة ومدى مساهمة العنصر الكويتي في هذا القطاع.

وسوف تدرس هذه الأهداف السابقة ضمن إطار التوزيع المكاني لهذه المظاهر ولمتغيراتها المتعددة في المحافظات الخمس، وسوف نستخدم المنهج الوصفي المسحي لتوفير القاعدة الأساسية للمعلومات والمنهج الاستقرائي للمناقشة والتحليل والتقييم.

أنواع ومصادر البيانات:

تم الاعتماد على النوعين التاليين من البيانات:

أ ـ بيانات من مصادرها الأصلية وتنقسم إلى:

ـ التقارير المالية والإدارية لاتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

ـ التقارير المالية والإدارية للجمعيات التعاونية نفسها وذلك لمطابقتها مع ما جاء في تقارير اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

ـ قانون التعاون الكويتي ولائحته التنفيذية والنظم الأساسية المنظمة لعمل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

ـ بيانات من المقابلات الشخصية للمديرين العامين وأعضاء مجالس الإدارات وذلك لاستيفاء البيانات الناقصة أو لمزيد من الإيضاح.

ب ـ بيانات إضافية: وقد تمثلت في استعراض البحوث والدراسات التي بحثت قضايا ومشكلات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من زوايا مختلفة والتي سوف استعرضها لاحقا.

والمجال الآخر هو متابعة ما يكتب في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة عن الحركة التعاونية بشكل عام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية بشكل خاص[1].

مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في أربعين جمعية تعاونية استهلاكية (انظر الشكل رقم (١) والملحق رقم (١)، حيث تم استبعاد جمعيتي فيلكا وأم الهيمان التعاونيتين من القائمة.

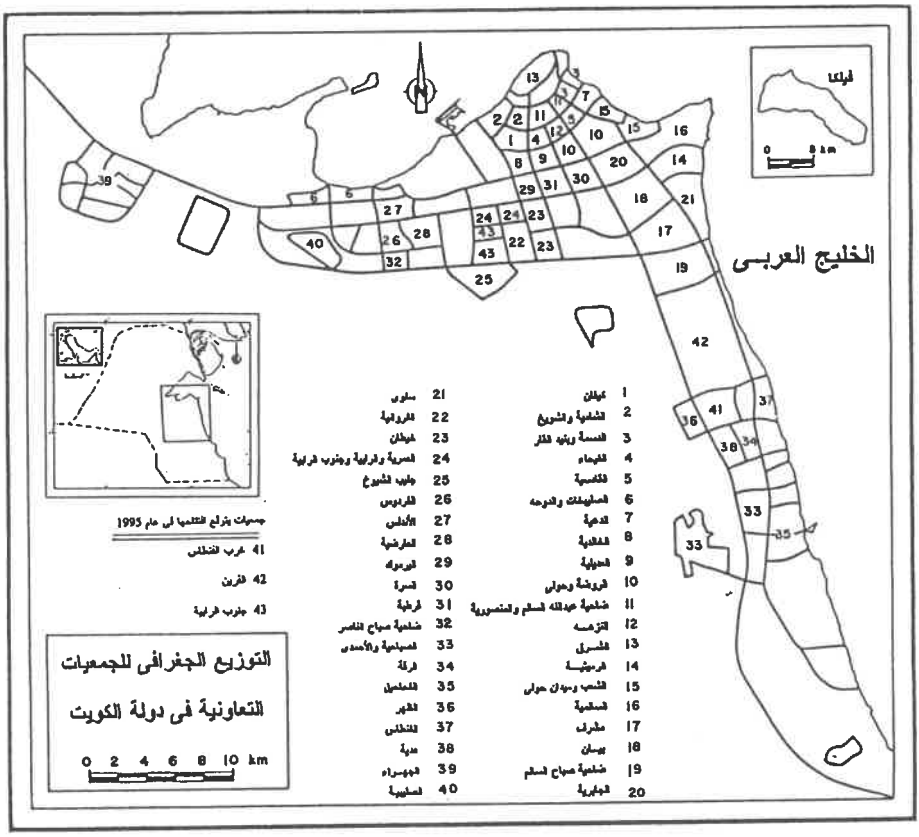

المصدر : من عمل الباحث

شكل رقم (١) التوزيع الجغرافي للجمعيات التعاونية في دولة الكويت

(١) خاص: صحيفتا القبس والوطن، وبرنامج قضايا وردود الاسبوعي في تلفزيون دولة الكويت.

وذلك نظرا للتدمير والخراب الذي حصل لكل من جزيرة فيلكا ومنطقة أم الهيمان بسبب الغزو العراقي الغاشم وكذلك هجرة أهالي المنطقتين وانتقالهم للسكنى في المناطق الأخرى القريبة من العاصمة. وتمت الاستعاضة عن هاتين الجميعتين بجمعيتي سلوى وقرطبة التعاونيتين واللتان تم اشهارهما في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ على التوالي.

والجدير بالذكر أن هناك ثلاث جمعيات تعاونية قد تم استبعادها نظرا لأنها ما زالت في مرحلة التأسيس، ويتوقع افتتاحها في أوائل عام ١٩٩٥، وهي غرب الفنطاس (رقم ٤١)، والقرين (رقم ٤٢) وجنوب الرابية (رقم ٤٣).

الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات التي أجريت على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت، لكن كلا منها طرق موضوعا خاصا أو تكلم من منطلقات محددة أو من منظور محدد ولعل هذه الدراسات في هذا المجال هي دراسة (محمد سامي وآخرون) التي كانت تهدف إلى تصوير واقع الحال في الجمعيات التعاونية العاملة في الكويت وذلك في مجالات التنظيم والعمالة والشراء والتخزين وتموين السوق المركزي وذلك لعدد ١٦ جمعية تعاونية آنذاك[١].

وفي دراسة أخرى، (زكي هاشم)[٢] عن أوضاع وظروف الحركة التعاونية في دولة الكويت وحلل نتائجها ووقف على مختلف المشكلات الإدارية والتنظيمية التي تعترض مسار هذه الحركة وقدم الحلول المناسبة لها بما يسهم في تنمية القطاع التعاوني وترشيد التنظيمات التعاونية لتحقيق أهدافها ودعم دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يكفل سير الحركة التعاونية بخطى ثابتة وسريعة نحو مستقبل أفضل.

وفي دراسة ثالثة قام بها (محسن عاطف)[٣] تناول فيها الجوانب الاجتماعية في النشاط التسويقي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت. وحدد أهم أهدافها والتي تتمثل في:

---

(١) محمد سامي وآخرون. «بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت». مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، السنة الثانية، اكتوبر 1974.

(٢) زكي هاشم. «مداخل أساسية لتطوير الحركة التعاونية بدولةالكويت». مجلة دراسات الخليج والجزيرةالعربية، العدد الثالث والأربعون، السنة الحاديةعشرة، يوليو 1985. ص: 20.

(٣) محسن عاطف. «الجوانب الاجتماعية في النشاط التسويقي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية بالكويت». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد السابع والأربعون، السنة الثانية عشرة، يوليو 1986، ص: 18.

١ ـ إبراز أهمية الجانب الاجتماعي كأحد مظاهر التسويق الحديث الذي تمارسه الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، وإلى أي مدى تتلاءم الخدمات المقدمة مع البيئة الكويتية.

٢ ـ تحديد بعض أنواع الخدمات التي يرغب المستهلكون (مواطنون ومساهمون ومقيمون) لتؤدي من قبل الجمعيات وليتم توفيرها في مختلف المناطق.

٣ ـ تحليل أبعاد الدور الاجتماعي الذي تمارسه الجمعيات، بإعتبارها أهم المنافذ لتوزيع السلع الغذائية والاستهلاكية بالسوق، ومعرفة العوامل التي يساعد الجمعيات وأسباب نقص كفاءة بعض الخدمات المؤادة.

٤ ـ الوصول إلى مجموعة من المقترحات التي تفيد إلى تحسين الخدمات الاجتماعية، في نشاط تسويقي ظاهرة التجارة وحقيقة فلسفته عدم تحقيق الأرباح.

وفي دراسة عن المستهلك للجمعيات التعاونية في الكويت قام (السيد عبده ناجي)[١] بتحديد أهداف هذه الدراسة كالتالي:

١ ـ التوصل إلى العوامل الرئيسية التي تدفع المستهلك إلى تفضيل جمعية معينة على أخرى.

٢ ـ قياس مدى تأثير محددات التفضيل بالخصائص الديموغرافية والسيكوغرافية للمستهلك بما يفيد في تقسيم السوق.

٣ ـ قياس درجة رضا المستهلك عن الجمعيات التعاونية وتمييز العناصر المسببة للرضا أو عدمه.

وفي الدراسة القيمة التي قام بها (فوزي الشاذلي)[٢] حدد فيها ما يأتي:

١) التعرف على الصعوبات التي تواجهها الجمعيات عند تحديد احتياجاتها من السلع.

٢) تحديد طبيعة الامكانات المادية والبشرية المتاحة للجمعيات في مجال توفير الاحتياجات والمشكلات المترتبة على ذلك.

٣) تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن من خلالها التغلب على المشكلات وتحديد توفير الاحتياجات وزيادة فعالية الجمعيات في تحقيقها أهدافها.

---

(١) السيد عبده ناجي: «محددات تفضيل ورضاء المستهلك النهائي عن الجمعيات التعاونية بدولة الكويت». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الحادي والخمسون، السنة الثالثة عشرة، يوليو 1987، ص: 99.

(٢) فوزي عبد العزيز الشاذلي. «مشاكل تحديد وتوفير احتياجات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بدولة الكويت». بحث مقدم إلى المؤتمر التعاوني العلمي العربي الثاني، الكويت (15 ـ 20 فبراير 1988). ص: 35.

وفي محاولة لقياس ولاء المستهلك بدولة الكويت للعلامة التجارية (الماركة) MARK، قام (نعيم حافظ أبو جمعة)[1] بتطبيق ذلك على المناديل (المحارم) الورقية كأحد المنتجات التي تحمل علامة التعاون BRAND CO.OP والتي يتم انتاجها خصيصا ـ سواء محليا أو خارجيا ـ لاتحاد الجمعيات التعاونية بدولة الكويت، ويتم توزيعها من خلال الجمعيات التعاونية الاستهلاكية التي تتبع الاتحاد.

عرض وتحليل نتائج الدراسة:

فيما يلي عرض للتحليل والمناقشة التي توصلت إليها الدراسة وسوف يتم التركيز على ما جاء في أهداف البحث وهي كما يلي:

أولا: أهمية القطاع التعاوني الاستهلاكي من خلال مجموعة من المتغيرات.

ثانيا: المؤشرات المالية.

ثالثا: دور الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أولا: أهمية القطاع التعاوني الاستهلاكي:

١ ـ عدد الجمعيات:

انتشرت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في كافة ضواحي ومحافظات الكويت واتخذت موقعا جغرافيا مركزيا من المناطق السكنية الحضرية (ضواحي مدينة الكويت). ولقد زاد من أهمية هذا الموقع المركزي في قلب المنطقة (الضاحية) وجود خدمات أخرى من مركز طبي (مستوصف) ومركز شرطة (مخفر) ومسجد وإدارات حكومية مختلفة كالبريد، التنمية الاجتماعية وغيرها.

وتتراوح مساحة المناطق التي تخدمها الجمعيات التعاونية ما بين ٦ , ١ كم٢ كما هو حال منطقة القادسية و٧ , ١١ كم٢ بالنسبة لمنطقة الجهراء، وهذا الموقع المركزي له دلالة حضرية هامة، حيث إنه يفترض أن يمثل أقصر مسافة كلية بالنسبة للمستهلك أو لرب الأسرة أو لساكن المنطقة (الضاحية).

---

(١) نعيم حافظ أبو جمعة. «قياس ولاء المستهلكين بدولة الكويت لعلامة التعاون وعلاقته بقراراتهم الشرائية». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. العدد الثاني والستون، السنة السادسة عشرة، إبريل 1990، ص: 272.

يتفاوت انتشار الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من محافظة لأخرى، حيث تضم محافظة العاصمة أكبر عدد من الجمعيات بنسبة ٥ , ٣٢٪ وذلك لزيادة عدد المناطق والضواحي التابعة لها (١٣ جمعية تعاونية) على الرغم من أنها تأتي في المركز الثالث من حيث الحجم السكاني أو ما يطلق عليه catchment area وذلك بنسبة ٨ , ٢٠٪، وبمتوسط سكاني لكل جمعية تعاونية يصل إلى ٥٥٤ , ٢٣ نسمة حيث يجعلها في المركز الخامس والأخير من بين المحافظات. وهذا مؤشر على عدم التناسب بين الحجم السكاني وبين عدد الجمعيات، أي أن عدد الجمعيات أكثر من حاجة السكان الفعلية في هذه المحافظة.

وعلى النقيض من ذلك تضم محافظة الفراونية ٢٦٪ من عدد السكان وتأتي بذلك في المركز الأول وبها ٥ , ٢٧٪ من عدد الجمعيات التعاونية (١١ جمعية) وبمتوسط سكاني يصل إلى ٨٠٩ , ٣٤ نسمة وتشتمل المحافظة على منطقة جنوب الرابية حديثة النشأة ويبلغ تعداد سكانها ٥٥٥٩ نسمة. وكذلك تضم محافظة الجهراء ٢ , ١٤٪ من الحجم السكاني و٥٪ من عدد الجمعيات التعاونية (جمعيتان فقط)، وبمتوسط سكاني يصل إلى ٢٨٧ , ١٠٤ نسمة لكل جمعية، وهذا مؤشر آخر على عدم التناسب بين الحجم السكاني وعدد الجمعيات التعاونية التي تخدم هؤلاء السكان مما يعكس سوء توزيع هذه الجمعيات التعاونية، وتحتل محافظة حولي المركز الثالث من حيث عدد الجمعيات بنسبة ٢٠٪ والمركز الثاني من حيث عدد السكان وذلك بنسبة ١ , ٢٢٪ وبمتوسط سكاني يصل إلى ٧٢٥ , ٤٠ نسمة وتشتمل المحافظة على منطقة القرين وهي منطقة عمرانية جديدة ويسكنها ١١٩ , ٢٧ نسمة وما زالت جمعيتها في مرحلة التأسيس ويتوقع تزايد أعداد السكان الكويتيين فيها، وتأتي محافظة الأحمدي في المركز الرابع من حيث عدد الجمعيات بنسبة ١٥٪ وكذلك في نفس المركز من حيث عدد السكان (٩ , ١٦٪) ويتوقع أن يزيد عدد الجمعيات التعاونية وكذلك عدد السكان في السنوات القليلة القادمة وذلك بسبب التطور والامتداد العمراني وبناء مناطق سكنية جديدة فيها، وجدير بالذكر أنه قد تم استبعاد جمعية (غرب الفنطاس) التابعة للمحافظة، والتي ما زالت في مرحلة التأسيس، ويسكنها ٩٦٢ , ١٧ نسمة ويتوقع أن يتزايد أعداد السكان خاصة الكويتيين منهم. (انظر الجدول رقم ٢).

جدول رقم (٢):

توزيع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على المحافظات المختلفة مقارنة مع عدد السكان (الكويتيون وغير الكويتيين) في ٣٠/ ٦/ ٩٩٣

المحافظات	الجمعيات التعاونية		السكان الكويتيون وغير الكويتيين		متوسط عدد السكان لكل
	العدد	٪	العدد	٪	جمعية
العاصمة	١٣	٣٢,٥	٣٠٦,٢٠٦*	٢٠,٨	٢٣,٥٥٤
حولي	٨	٢٠	٣٢٥,٨٠٧	٢٢,١	٤٠,٧٢٥
الفروانية	١١	٢٧,٥	٣٨٢,٩٠٤	٢٦,٠	٣٤,٨٠٩
الأحمدي	٦	١٥	٢٤٩,٣٨٢	١٦,٩	٤١,٥٦٣
الجهراء	٢	٥	٢٠٨,٥٧٤	١٤,٢	١٠٤,٢٨٧
الإجمالي	٤٠	١٠٠	١,٤٧٢,٨٧٣	١٠٠	
غير مبين**	—	—	١١,٥٥٨		
الإجمالي الكلي	—	—	١,٤٨٤,٤٣١		٣٤,٥٢١***

* تم إضافة سكان منطقة حولي وعددهم (631 ,59 نسمة) من محافظة العاصمة وذلك لأن جمعية الروضة وحولي التعاونية تخدم سكان المنطقتين وتتبع محافظة العاصمة.

** عدد السكان غير المبينين لمناطقهم السكنية.

*** المتوسط العام لعدد السكان لكل جمعية تعاونية (431 ,484 ,1 نسمة تقسم على 43 جمعية تعاونية، منها 40 جمعية موجودة فعليا وتقوم بخدمة سكان منطقتها، و3 جمعيات يتوقع افتتاحها في مستهل عام 1995 وهي: غرب الفنطاس، القرين، جنوب الرابية.

المصدر: وزارة التخطيط ـ الإدارة العامة لشئون التخطيط ـ السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في الكويت في 30/ 6/ 1993، إبريل 1994. (بيانات السكان فقط) ص: 43.

أما إذا نظرنا إلى حجم المناطق السكنية التي توجد بها الجمعيات التعاونية لوجدنا أن أصغر منطقة هي منطقة النزهة. والتي تقع في محافظة العاصمة ــ والتي تضم ٨,٥٠٤ نسمة وفيها جمعية تعاونية واحدة بينما في المقابل نجد أن منطقة صباح السالم التابعة لمحافظة حولي تضم ٥٣,٧٨٧ نسمة أي ستة أضعاف سكان منطقة النزهة، وكذلك منطقة الجهراء السكنية التابعة

لمحافظة الجهراء والتي تضم ١٥٨,٠٠٩ نسمة أي ١٨ ضعفا لسكان منطقة النزهة، وهذا أيضا مؤشر آخر على التفاوت الكبير في الحجم السكاني للمناطق السكنية وبين عدد الجمعيات التعاونية وتقديمها للخدمات في المنطقة. (انظر الملحق رقم ٢).

وينبغي أن تتم دراسة الحاجة الفعلية المستقبلية للجمعيات التعاونية وربطها بالنمو السكاني والعمراني، ووفقا لآخر إحصائية سكانية فقد كان مجموع السكان ١,٤٨٤,٤٣١ وكان عدد السكان الكويتيين ٦٤٢,٥٩٦ نسمة بنسبة ٤٣,٣٪ وبزيادة نحو ٩٢,٤ ألف نسمة عن عام ١٩٨٩ وبمعدل نمو سنوي وصل إلى ٤٪ وان الارتفاع الكبير في معدلات الزيادة الطبيعية للسكان، تفسر لنا ارتفاع معدل النمو السكاني العام. فالمجتمع الكويتي يمر بالفعل بمرحلة متقدمة من مراحل التحول الديموجرافي التي تنخفض فيها معدلات الوفيات، فيما تعتبر معدلات الخصوبة مرتفعة بصورة ملحوظة. ومن هنا يمكن توقع أن معدل النمو السكاني للكويتيين سيستمر حتى عام ٢٠٠٠ عند نفس مستواه البالغ حوالي ٣,٤٪ سنويا في الوقت الراهن. ثم يميل إلى الانخفاض تدريجيا وببطء ليصل إلى نحو ٣,٢٪ سنويا عام ٢٠٠٠ ثم إلى حوالي ٣٪ وفي عام ٢٠٢٠. فإذا ما تحققت هذه التوقعات فإن عدد السكان الكويتيين سوف يرتفع من نحو ٦٤٢,٥٩٦ نسمة في عام ١٩٩٣ إلى حوالي ٨١٢ ألف نسمة في عام ٢٠٠٠ ثم إلى ١,١١٣ مليون نسمة في عام ٢٠١٠، ليصل إلى نحو ١,٤٩٥ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠[١]. (انظر الجدول رقم ٣).

أما بالنسبة لغير الكويتيين فقد انخفض عددهم من ١,٤٦٣,٩٥٤ نسمة عام ١٩٨٩ وبنسبة ٧٢,٧٪ إلى ٨٤١,٨٣٥ نسمة وبنسبة ٥٦,٧٪ في عام ١٩٩٣، ويعود سبب هذا التراجع للغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت في شهر أغسطس عام ١٩٩٠، وهجرة معظم الوافدين بما فيهم الجنسيات العربية التي أيدت دولها العدوان، إضافة إلى اتخاذ الدولة بعض الاجراءات التي تهدف إلى إعادة ترتيب الأوضاع السكانية على أسس جديدة لفترة ما بعد التحرير[٢]. ومع الأخذ بالاعتبار ان استقبال الوافدين، يتم ـ عادة بغرض تلبية جانب من احتياجات سوق العمل، لذا تبقى ضرورة التأكد على أن توجهات السياسة السكانية المعتمدة، تقضي بالسعي إلى الارتفاع بنسبة المواطنين في مجموع السكان إلى حدودها القصوى في أقصر

---

(١) صحيفة الوطن ــ العدد 6666/ 11122 ــ السنة 33، الأربعاء 31/ 8/ 1994. (التقرير الوطني للسكان والتنمية لدول الكويت للعام 1994، ص: 15.

(٢) وزارة التخطيط ـ الادارة العامة لشئون التخطيط. السمات الأساسية للسكان والقوة العاملة في الكويت في 30/ 6/ 1993. ابريل 1994. ص:5.

فترة زمنية ممكنة، مع تنظيم تدفقات الهجرة الوافدة ومراقبة تطورها[1]. وفي ظل الظروف السابقة يتوقع أن يصل معدل النمو السنوي لغير الكويتيين إلى ٢٪، مما يجعل عدد السكان غير الكويتيين يصل في عام ٢٠٠٠ إلى ٩٥٩ ألف نسمة وإلى حوالي ١,١٥٠ مليون نسمة عام ٢٠١٠ ثم إلى ١,٣٨٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٠.

والجدير بالذكر انه سوف يتم افتتاح ٣ جمعيات تعاونية جديدة ـ التي ذكرت آنفا ـ في مستهل العام ١٩٩٥ ليصبح العدد ٤٣ جمعية تعاونية. وبناء على التوقعات المستقبلية للنمو السكاني بدولة الكويت وكذلك التوسع العمراني وبناء مناطق سكنية جديدة، وكذلك قياسا على المتوسط السكاني لكل جمعية تعاونية (٣٤,٥٢١ نسمة) انظر الجدول رقم (٢). فانه يتوقع أن يصل عدد الجمعيات التعاونية في عام ٢٠٠٠ إلى ٥١ جمعية تعاونية وفي عام ٢٠١٠ إلى ٦٥ جمعية تعاونية وفي عام ٢٠٢٠ إلى ٨٣ جمعية تعاونية ما لم يتم دمج بعض المناطق في جميعة تعاونية واحدة كما هو حاصل الآن في بعض المناطق مما قد يقلل من اعداد الجمعيات التعاونية المتوقعة. ويتوقع أن تتزايد أعداد الجمعيات التعاونية في محافظتي حولي والفروانية بشكل أكثر وضوحا من المحافظات الأخرى وذلك بسبب تزايد أعداد السكان وبناء منطقة جديدة فيها.

جدول رقم (٣)

تطور حجم وهيكل المجتمع السكاني حسب الجنسية فيما بين السنتين ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣ والتوقعات المستقبلية للسكان.

	١٩٨٩		١٩٩٣		التغير خلال الفترة ٨٩ـ١٩٩٣		٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠
ية	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪			
تيون	٥٥٠,١٨١	٢٧,٣	٦٤٢,٥٩٦	٤٣,٣	٩٢,٤١٥	١٦,٨	٨١٢,٠٠٠	١,١١٣,٠٠٠	١,٤٩٥,٠٠٠
لكويتيين	١,٤٦٣,٩٥٤	٧٢,٧	٨٤١,٨٣٥	٥٦,٧	٦٢٢,١١٩	(٤٢,٥)	٩٥٩,٠٠٠	١,١٥٠,٠٠٠	١,٣٨٠,٠٠٠
المجتمع السكاني	٢,٠١٤,١٣٥	١٠٠	١,٤٨٤,٤٣١	١٠٠	(٥٢٩,٧٠٤)	(٢٦,٣)	١,٧٧١,٠٠٠	٢,٢٦٣,٠٠٠	٢,٨٧٥,٠٠٠

* الأرقام بين الأقواس سالبة.

المصدر: انظر نفس المصدر في الجدول رقم (2) ص 4.

(١) صحيفة الوطن، مرجع سابق، ص: 15.

٢ ـ عدد المساهمين:

نظرا للزيادة المطردة في عدد الجمعيات التعاونية، وإقبال سكان المناطق التابعة لعمل الجمعية على المساهمة فيها فان عدد الأعضاء المساهمين أخذ في التطور منذ تأسيس الجمعيات وحتى الآن حيث بلغ عددهم في عام ١٩٦٣ (٦٩٥ مساهما) وقفز العدد إلى (٤٨٠ , ٢٧) بعد عشر سنوات (١٩٧٣) وإلى (٩٤٤ , ١٣٢) عضوا في عام ١٩٨٣ ووصل في نهاية عام ١٩٩٣ إلى (٩٧٨ , ١٧٨) عضوا تعاونيا بنسبة ٢٨٪ تقريبا من جملة السكان الكويتيين للعام نفسه وهي نسبة ضئيلة لكنها آخذة في التزايد عاما بعد عام[١].

ويتضح لنا من خلال التوزيع الجغرافي لعدد المساهمين في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على مستوى المحافظات (شكل رقم ٢) وكذلك من الجدول رقم (٤)، يتضح لنا أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بمحافظة الفروانية تضم أكبر عدد من المساهمين بنسبة ٥ , ٢٥٪ على الرغم من ارتفاع قيمة السهم الواحد في بعض جمعيات المحافظة مما يشير إلى ارتفاع نسبة الحس التعاوني. وتأتي محافظة العاصمة في المرتبة الثانية بنسبة ٦ , ٢١٪ من جملة عدد المساهمين وبنسبة ٢ , ٣٢٪ إلى عدد السكان الكويتيين في المحافظة (وهي النسبة الأعلى). وتأتي محافظة الأحمدي في المرتبة الثالثة بنسبة ٢١٪ تليها حولي بنسبة ٣ , ٢٠٪ وأخيرا محافظة الجهراء بنسبة ٦ , ١١٪.

وللتأكيد على مدى إقبال المواطنين على الانضمام إلى عضوية الجمعيات التعاونية في الكويت من خلال الجدول رقم (٤) يتضح لنا أن متوسط عدد أعضاء الجمعية التعاونية الاستهلاكية الواحدة على مستوى دولة الكويت بلغ ٤٤٧٤ مساهما، وهذا العدد ليس قليلا إذا ما قيس بمعدل كثافة السكان خاصة وأن العضوية مقصورة على المواطنين الكويتيين فقط[٢]. ولقد

---

(١) مساعد عبد الرحمن الكوس. الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت. الكويت، مطابع الخط، الطبعة الثانية ١٩٨٧، ص: ٤٣.

ـ اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ـ التقرير السنوي لمجلس الادارة والميزانية العمومية والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٣. ص: ٦١.

(٢) المادة رقم ٧ من النظام الأساسي النموذجي للجمعيات التعاونية:

مع عدم الاخلال بما ورد في المادة السادسة، يشترط فيمن يقبل عضوا في الجمعية:

١ ـ أن يكون كويتيا.

٢ ـ ألا يكون عضوا في جمعية تعاونية أخرى تؤدي نفس الغرض.

٣ ـ أن يكون حسن السير محمود السلوك لم يسبق الحكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف إلا إذ كان قدر رد إليه اعتباره.

٤ ـ ان يقبل كتابة نظام الجمعية.

بلغت أقصاها في منطقة جليب الشيوخ حيث بلغ عدد المساهمين إلى عدد السكان بها نسبته ٨ , ٧٢٪ يليها منطقة الفروانية بنسبة ٨ , ٦٤٪. كما يتضح من الجدول السابق أيضا أن متوسط عدد أعضاء الجمعية الواحدة بلغ أقصى حد في محافظة الجهراء (١٠٣٩٤ مساهما) وأدنى حد في محافظة العاصمة (٢٩٧٦ مساهما) ويرجع ذلك إلى اتساع منطقة عمل ومجال أنشطة الجمعيات، واقتصار العدد على جمعيتين فقط في المحافظة الأولى، هذا في حين تقارب الجمعيات من بعضها البعض، وتقدم خدماتها لمنطقة محدودة من حيث المساحة وعدد السكان في المحافظة الثانية.

شكل رقم (٢)

التوزيع النسبي لعدد المساهمين في الجمعيات التعاونية في المحافظات المختلفة بالنسبة لمجموع عدد السكان.

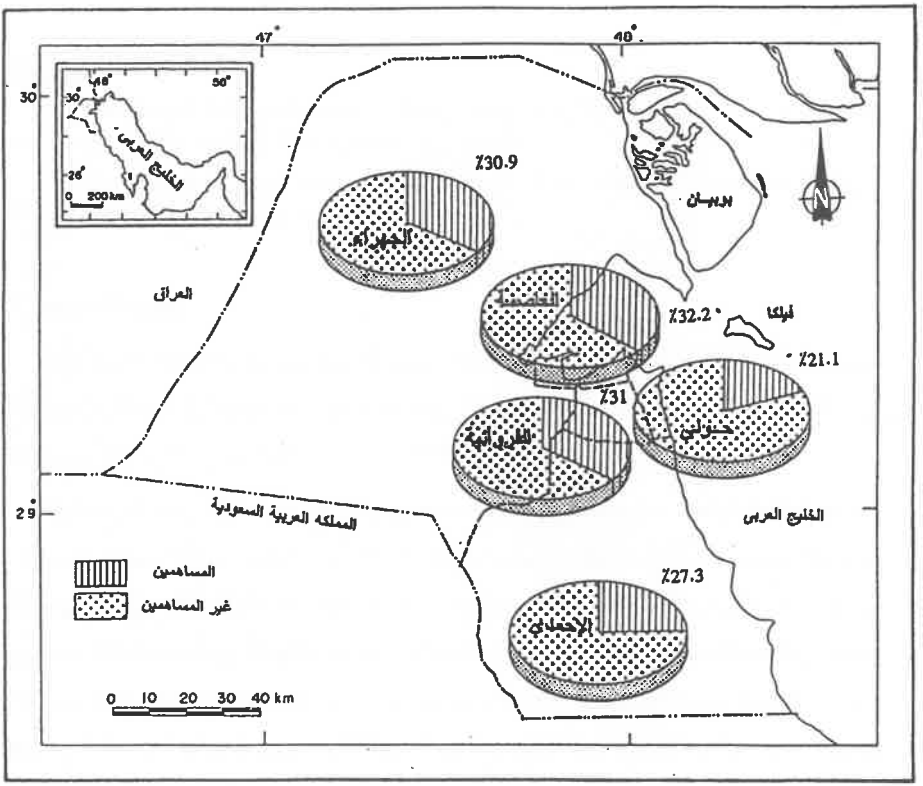

المصدر: من عمل الباحث

جدول رقم (٤):

عدد المساهمين والأسهم في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في المحافظات المختلفة لعام ١٩٩٣.

المحافظة	المساهمون		السكان الكويتيون		نسبة المساهمين لعدد السكان	متوسط عدد المساهمين في الجمعية الواحدة	الأسهم		متو الأ
	العدد	٪	العدد	٪	٪		العدد	٪	
العاصمة	٣٨,٦٩٨	٢١,٦	١٢٢,١٠٢	١٩,٠	٣٢,٢	٢٩٧٦	١,٤٣٩,٤٣٧	٤٥,٥	٢٥
حولي	٣٦,١٨٨	٢٠,٣	١٦٩,٤١٠	٢٦,٤	٢١,١	٤٥٢٣	٩٠٨,٥٨٠	٢٨,٦	٢٢
الفروانية	٤٥,٦٦٦	٢٥,٥	١٤٥,٧١١	٢٢,٧	٣١,٣	٤١٥١	٤٨٩,٨٨٨	١٥,٤	٣٥
الأحمدي	٣٧,٦٣٨	٢١	١٣٧,٧٧٧	٢١,٤	٢٧,٣	٦٢٧٣	٢٥٩,٢٤٤	٨,٢	٠٧
الجهراء	٢٠,٧٨٨	١١,٦	٦٧,١٤٧	١٠,٥	٣٠,٩	١٠٣٩٤	٧٣,٧٤٠	٢,٣	٧٠
الاجمالي	١٧٨,٩٧٨	١٠٠	٦٤٢,١٤٧	١٠٠	٢٧,٩	٤,٤٧٤	٣,١٧٠,٨٨٩	١٠٠	٢٢

المصدر:

1 ـ اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ـ التقرير السنوي لمجلس الإدارة والميزانية العمومية والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 31/ 12/ 1993. ص: 60، 61

2 ـ وزارة التخطيط ـ الإدارة العامة لشئون التخطيط ـ السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في الكويت 30/ 6/ 1993، ابريل 1994. ص 43

٢ـ عدد الأسهم:

نظرا لزيادة عدد الجمعيات وعدد الأعضاء المساهمين فإن عدد الأسهم بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية أخذ في التزايد عاما بعد عام حتى بلغ أكثر من ٣ ملايين سهم في عام ١٩٩٣ أي تضاعف أكثر من ٣ مرات خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٣.

ويتضح لنا من خلال التوزيع الجغرافي لعدد الأسهم في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على مستوى المحافظات (شكل رقم ٣) وكذلك من الجدول رقم (٤)، أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في محافظة العاصمة تمتلك ٤٥,٥٪ من مجموع أسهم الجمعيات التعاونية الأربعين، ويرجع ذلك لعدة أمور أهمها تزايد أعداد المساهمين بجمعيات المحافظة وانخفاض القيمة الإسمية للسهم الواحد حيث بلغت دينارين للسهم الواحد في معظم جمعيات المحافظة، حيث إنها من أقدم الجمعيات تأسيسا. وكذلك لتزايد الوعي بأهمية الجمعيات التعاونية اجتماعيا واقتصاديا.

بينما تمتلك جمعيات محافظة الجهراء أقل نسبة منها (٣,٢٪). مما يشير إلى انخفاض أعداد المساهمين فيها بسبب قلة السكان الكويتيين وكذلك قلة عدد الجمعيات التعاونية فيها (جمعيتان).

وللتأكيد على مدى تزايد وعي المواطنين بأهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك التثقيف التعاوني والنقابي للجمعيات التعاونية تزايد شراء أسهم الجمعيات التعاونية خلال العشرين سنة الأخيرة، ولقد بلغ متوسط عدد الأسهم للجمعية الواحدة (٢٧٢,٧٩ سهما) رغم التفاوت في القيمة الإسمية للسهم الواحد (من ٢ إلى ٥ دنانير).

ويتضح من الجدول رقم (٤) أن متوسط عدد الأسهم في الجمعية الواحدة بلغ أعلاه في محافظة حولي (٥٧٢,١١٣ سهما)، وأدناه في محافظة الجهراء (٨٧٠,٣٦ سهما) ويعود السبب إلى انخفاض أعداد المساهمين وكذلك انخفاض عدد السكان الكويتيين في المحافظة ــ رغم انخفاض القيمة الإسمية للسهم الواحد (٢ دينار).

شكل رقم (٣)

التوزيع النسبي لحصة الأسهم في الجمعيات التعاونية على مستوى المحافظات لعام ١٩٩٣

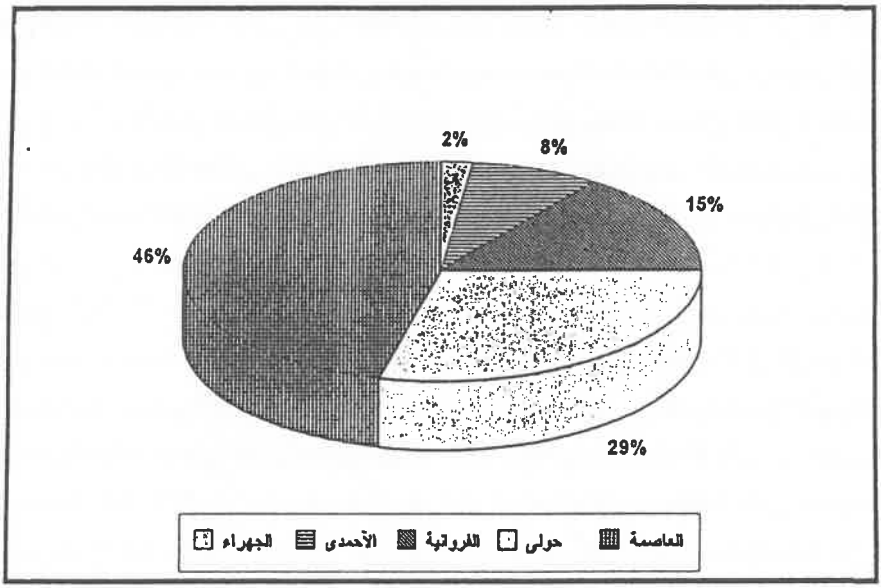

المصدر : من عمل الباحث

٤ المبيعات:

لقد تضاعفت مبيعات الجمعيات التعاونية في الكويت عشرات المرات وبلغت أرقام مبيعاتها في عام ١٩٩٣ أكثر من ٢٥٥ مليون دينار كويتي، بعد أن كانت قبل ٣٠ سنة أي عام ١٩٦٣ (٩٥) ألف دينار وفي عام ١٩٧٣ (٧١٦, ١٨٢, ١٣ دينارا) وفي عام ١٩٨٣ وصلت إلى (٧٩٩, ٨٤٩, ١٥٢ دينارا).

وتأتي هذه المبيعات الضخمة نتيجة لتزايد عدد السكان، وكذلك تزايد المناطق السكنية (الضواحي) وبناء الجمعيات التعاونية كجزء من مراكز المناطق السكنية (الضواحي). وبالتالي تزايد أعداد الجمعيات التعاونية. كذلك ارتفاع المستوى المعيشي لارتفاع الدخل، وأخيرا وليس آخر تطور أساليب عمل الجمعيات التعاونية وأسواقها المركزية بحيث أصبحت تلاقي اقبالا متزايدا من قبل المستهلكين.

ومن خلال الجدول رقم (٥) الذي يظهر تصنيف وتوزيع إجمالي مبيعات الجمعيات التعاونية جغرافيا حسب المحافظات الخمس. يتبين لنا أن ٧٠٪ تقريبا من جمعيات محافظة العاصمة تتركز فئات مبيعاتها من ٤ إلى أقل من ٨ مليون دينار كويتي وهناك جمعيتان تتجاوز مبيعاتها ١٢ مليون دينار كويتي. بينما تتوزع جمعيات محافظة حولي على الفئات كلها تقريبا والتي تقل عن ١٤ مليون دينار كويتي. وفي محافظة الفروانية نجد أن مبيعات جمعياتها تقل عن فئة ١٠ مليون دينار كويتي. وهذا يبرز انخفاض متوسط مبيعات جمعيات المحافظة على الرغم من أنها تأتي في المركز الأول في عدد السكان، وهذا مؤشر على تراجع مبيعاتها نسبة إلى إجمالي السكان وقد يعود السبب لانخفاض مستوى دخول الأفراد سواء الكويتيين وغير الكويتيين ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية. أما بالنسبة لمحافظة الأحمدي فقد جاءت ٥٠٪ من جمعياتها في الفئة التي تقل عن ٤ مليون دينار كويتي وقد يعود السبب لتراجع عدد سكان المحافظة إلى المركز الرابع (٩, ١٦٪)، لكن يتوقع تزايد عدد سكان المحافظة من خلال بناء مناطق جديدة منها كما ذكر سابقا. وتوزعت جمعيتا محافظة الجهراء (الجهراء والصليبية) على الفئتين (٢ إلى أقل من ٤ مليون دينار كويتي) لجمعية الصليبية و(١٤ مليون دينار كويتي فأكثر) لجمعية الجهراء التعاونية، وقد يعود في حصول جمعية الجهراء التعاونية على هذا الرقم الضخم من حجم المبيعات (٥٨٤, ٢٣١, ٢١ مليون دينار كويتي) إلى التركز السكاني في منطقة عمل الجمعية حيث يصل عدد سكانها ٠٠٩, ١٥٨ نسمة وهو أكبر عدد سكاني لمنطقة واحدة مستقلة على الإطلاق في دولة الكويت، على الرغم من أنها تأتي في المركز الأخير في عدد السكان (٢, ١٤٪)

على مستوى الدولة.

وكذلك يتضح من الجدول رقم (٥) أن حوالي ٨٧٪ من عدد الجمعيات التعاونية يزيد حجم مبيعات كل منها عن ٢ مليون دينار كويتي بينما ١٢,٥ ٪ تقريبا يقل حجم مبيعاتها عن ذلك، والملفت للنظر أن حوالي ١٥٪ من عدد الجمعيات يزيد مبيعات كل منهاعن ١٠ ملايين دينار كويتي.

جدول رقم (٥):

تصنيف توزيع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على المحافظات الخمس حسب اجمالي حجم مبيعاتها خلال عام ١٩٩٣

مبيعات الجمعيات الفئات بالمليون دينار كويتي	العاصمة		حولي		الفروانية		الأحمدي		الجهراء		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أقل من مليونين	١	٧,٧	١	١٢,٥	٣	٢٧,٣	-	-	-	-	٥	١٢,٥
٢ -	١	٧,٧	١	١٢,٥	٢	١٨,٢	٣	٥٠	١	٥٠	٨	٢٠
٤ -	٤	٣٠,٨	١	١٢,٥	٢	١٨,٢	-	-	-	-	٧	١٧,٥
٦ -	٥	٣٨,٤	٢	٢٥	٣	٢٧,٣	١	١٦,٧	-	-	١١	٢٧,٥
٨ -	-	-	١	١٢,٥	١	٩,٠	١	١٦,٧	-	-	٣	٧,٥
١٠ -	-	-	١	١٢,٥	-	-	١	١٦,٧	-	-	٢	٥
١٢ -	١	٧,٧	١	١٢,٥	-	-	-	-	-	-	٢	٥
١٤ فأكثر	١	٧,٧	-	-	-	-	-	-	١	٥٠	٢	٥
الاجمالي	١٣	١٠٠	٨	١٠٠	١١	١٠٠	٦	١٠٠	٢	١٠٠	٤٠	١٠٠

المصدر: انظر نفس المصدر في جدول رقم (4) بند رقم (1) ـ بيانات قام بحسابها الباحث.

ولو نظرنا من زاوية أشمل للتوزيع الجغرافي لقيمةمبيعات الجميعات التعاونية في محافظات الكويت لوجدنا أن جمعيات محافظة العاصمةحققت أعلى نسبة مبيعات حيث بلغت تقريبا ٣٥٪ بواقع ٨٩ مليون دينار كويتي تقريبا. رغم تراجع سكانها إلى المركز الثالث من بين المحافظات

الخمس (انظر الشكل رقم (٤) والجدول رقم (٦) وهذا مؤشر على ارتفاع المستوى المعيشي والدخل، وكذلك التعليمي في المناطق السكنية في محافظة العاصمة ومما ساهم في زيادة مبيعات جمعيات محافظة العاصمة خاصة الجمعيات المحيطة بمركز المدينة CENTRAL BUSINESS DISTRICT (CBD) حيث توجد الوزارات والإدارات الحكومية ومنطقة الأعمال، هي رحلة العاملين إلى أعمالهم والعودة منها والذي يقومون خلالها بالتسوق في هذه الجمعيات خاصة جمعية الشامية والشويخ وبالتالي تعتبر من المناطق الجيدة وهدفا لأي نشاط تجاري استهلاكي من قبل المستثمرين. وحققت جمعيتي محافظة الجهراء أقل نسبةمبيعات وهي ٩,٧٪ وذلك لانخفاض عدد الجمعيات وكذلك السكان فيها.

جدول رقم (٦):

قيمة مبيعات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بالمحافظات المختلفة لعام ١٩٩٣

	المبيعات		متوسط مبيعات
المحافظة	القيمة د.ك	٪	الجمعية الواحدة
العاصمة	٨٩,٠٦٨,٣٨٣	٣٤,٨	٦,٨٥١,٤١٤
حولي	٥٧,٤٤٠,٢٤٨	٢٢,٥	٧,١٨٠,٠٣١
الفروانية	٤٧,٧٥٨,٨١٢	١٨,٧	٣,٣٤١,٧١٠
الأحمدي	٣٦,٧٠٠,٥٠٧	١٤,٣	٦,١١٦,٧٥٠
الجهراء	٢٤,٨٤٠,٨٨٩	٩,٧	١٢,٤٢٠,٤٤٤
الاجمالي	٢٥٥,٨٠٨,٨٣٩	١٠٠	٦,٣٩٥,٢٢٠

المصدر: انظر نفس المصدر في جدول رقم (4)، بند رقم (1)، بيانات قام بحسابها الباحث

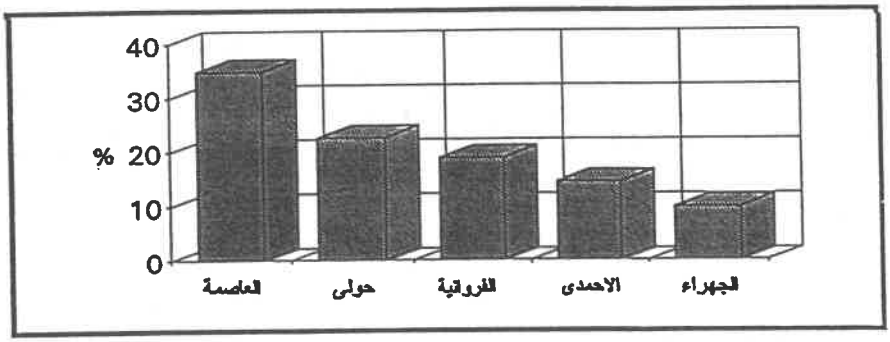

شكل (٤) التوزيع النسبي لإجمالي المبيعات في الجمعيات التعاونية على مستوى المحافظات لعام ١٩٩٣ * من عمل الباحث

٥ ـ العاملون:

لقد تزايدت القوى العاملة في الجمعيات التعاونية مع تزايدها في القطاعات الاقتصادية الأخرى في الكويت؛ وقد صاحب نمو العمالة نمو أعداد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية واتساع مجالاتها وأسواقها وفروعها وأنشطتها. وتعتمد الجمعيات التعاونية على الأيدي العاملة الوافدة اعتمادا كبيرا على حساب العمالة الوطنية، ويتضح من الجدول رقم (٧) حيث بلغ عدد العاملين في عام ١٩٩٣ (٨٧١٧) عاملا أي تضاعف خلال العشرين سنة الأخيرة ٨ مرات تقريبا. ويتبين لنا من بيانات الجدول رقم (٧) أن أعداد العمالة الوافدة تمثل الغالبية العظمى (٥ ,٩٤٪)، وهذا مؤشر خطير ينبغي التوقف عنده ووضع استراتيجية طويلة الأمد نحو احلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة اتساقا مع سياسة الدولة العليا التي تسعى إلى تعديل التركيبة السكانية وأن يبدأ على الفور بتنفيذ هذه الاستراتيجية. وهي قضية ينبغي دراستها والبحث عن أسباب عزوف العمالة الكويتية عن العمل بالجمعيات التعاونية، والبحث عن حلول إيجابية بشكل سريع ومدروس بما يؤدي إلى جذب العمالة الوطنية. ومن خلال معرفة النمو السنوي لأعداد العاملين الكويتيين وغير الكويتيين، حيث كان النمو السنوي خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣، ٦ ,٨٪ بالنسبة للكويتيين و٥ ,٧٪ لغير الكويتيين، وتراجع النمو السنوي في العشر سنوات التالية (١٩٨٣ ـ ١٩٩٣) حيث كان النمو كالتالي: ٤ ,٥٪ و٨ ,٤٪. ونتوقع أن يكون متوسط النمو السنوي للعمالة الكويتية وغير الكويتية هي ٥٪ و٤٪ على التوالي لغاية عام ٢٠٢٠ وبذلك يصل عدد العاملين ٢١ ألف عامل تقريبا مقسمة على ٨٣ جمعية تعاونية متوقعة خلال الفترةنفسها.

جدول رقم (٧)

تطور عدد العاملين في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٩٣، والتوقعات المستقبلية.

السنوات	كويتي		النمو السنوي	غيرهكويتي		النمو السنوي	اجمالي
	العدد	٪	٪	العدد	٪	٪	عدد العاملين
١٩٧٣	٣٠	٢,٧	-	١,٠٧٠	٩٧,٣	-	١,١٠٠
١٩٨٣	٢١٨	٤,٨	٨,٦	٤,٣٠٤	٩٥,٢	٧,٥	٤,٥٢٢
١٩٩٣	٤٧٩	٥,٥	٥,٤	٨,٢٣٨	٩٤,٥	٤,٨	٨,٧١٧
٢٠٠٠	٦٤٦	-	٥	٩,٩٦٧	-	٤	١٠,٦١٣
٢٠١٠	٩٦٩	-	٥	١٣,٩٥٥	-	٤	١٤,٩٢٤
٢٠٢٠	١,٤٥٣	-	٥	١٩,٥٣٧	-	٤	٢٠,٩٩٠

المصدر:

1 ـ فوزي الشاذلي وآخرون، الحركة التعاونية في الكويت، الكويت، مطابع الخط، الطبعة الأولى، 1986. ص:70

2 ـ اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية. التقرير السنوي لمجلس الإدارة والميزانية العمومية، والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 31/ 12/ 1993. ص: 64

وعند النظر إلى ملامح التوزيع الجغرافي للعمالة في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على نطاق محافظات الكويت وذلك من خلال الشكل رقم (٥) والجدول رقم (٨). يتبين لنا أن جمعيات محافظة العاصمةتضم أعلى نسبة من العاملين بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية بنسبة ٣٠٪ تقريبا وأقل نسبة من العاملين في جمعيتي محافظة الجهراء بنسبة ٩٪ تقريبا. وذلك يعود لارتفاع أعداد الجمعيات في الأولى وانخفاضها في الثانية. والجدير بالذكر أن جمعيات محافظة الفروانية تأتي بالمركز الأول من حيث نسبة أعداد العمالة الكويتية بنسبة ٢٩,٤٪ تقريبا من بين المحافظات وأدناها محافظة الجهراء بنسبة ١,٣٪. ولقد بلغ متوسط عدد العاملين بالجمعية الواحدة أقصاه في محافظة الجهراء (٣٨٥ عاملا)، وأدناه في محافظة الأحمدي (١٩٤ عاملا)، ولعل ارتفاع متوسط عدد العاملين في محافظة الجهراء وبفارق كبير عن المتوسط العام (٢١٧)، على الرغم من وجود جمعيتين فقط في المحافظة، يشير إلى أن هذا العدد الكبير من العاملين يتوزع على الفروع الكثيرة المنتشرة في المحافظة وذلك للوصول إلى المستهلك ولتقديم الخدمات، وكذلك للتغلب على النقص الشديد في عدد الجمعيات خاصة في منطقة الجهراء ذات الكثافة السكنية الكبيرة.

جدول رقم (٨)

عدد العاملين بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية بالمحافظات المختلفة خلال عام ١٩٩٣

المحافظة	كويتي		غير كويتي		الاجمالي		متوسط عدد العاملين بالجمعية الواحدة
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
العاصمة	١٢٨	٢٦,٧	٢٤٥٧	٢٩,٨	٢٥٨٥	٢٩,٧	١٩٨
حولي	١٣٥	٢٨,٢	١٨٨٢	٢٢,٩	٢٠١٧	٢٣,١	٢٥٢
الفروانية	١٤١	٢٩,٤	٢٠٣٨	٢٤,٧	٢١٧٩	٢٥	١٩٨
الأحمدي	٦٩	١٤,٤	١٠٩٧	١٣,٣	١١٦٦	١٣,٤	١٩٤
الجهراء	٦	١,٣	٧٦٤	٩,٣	٧٧٠	٨,٨	٣٨٥
الاجمالي	٤٧٩	١٠٠	٨٢٣٨	١٠٠	٨٧١٧	١٠٠	٢١٧

المصدر: انظر نفس المصدر في جدول رقم (٤) بند رقم (١).

٦ـ الأسواق المركزية:

تعتبر الأسواق المركزية هي القلب النابض للجمعيات التعاونية الاستهلاكية، والتي تباع فيه السلع الاستهلاكية وغير الاستهلاكية، بطريقة خدمة النفس. وعرض البضائع باسلوب شيق ومغر بالشراء. ولقد أخذت الجمعيات التعاونية تتنافس فيما بينها في أساليب العرض وكذلك في توسعة الأسواق المركزية وتجميلها، حتى أصبحت أحد معالم التطور العمراني والحضاري ومزارا للسائحين والوفود الرسمية للبلاد. ولقد تطورت وتوسعت مساحة الأسواق المركزية خلال السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الماضية أو سنوات التأسيس.

وللدلالة على تزايد مساحة الأسواق المركزية وتطورها لتواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة في المجتمع الكويتي، والتطور العمراني وكذلك التطور التكنولوجي في أساليب العرض والتصريف والبيع، يتبين لنا من الجدول رقم (٩) أن ٨٥٪ من الأسواق المركزية قد تجاوزت مساحة كل منها ١٠٠٠ متر مربع مقابل ٧٠٪ فقط قبل تسع سنوات (١٩٨٤)، وأن أكثر من ٣٢٪ من الأسواق المركزية قد تجاوزت مساحة كل منها أكثر من ٢٥٠٠ متر مربع في عام ١٩٩٣ مقارنة بـ٦٪ في عام ١٩٨٤. وهذا دليل على أهمية الجمعيات التعاونية الاستهلاكية واهتمام الدولة بها وتقديم كافة التسهيلات لتطوير قدراتها التسويقية.

شكل رقم (٥) التوزيع النسبي لعدد العاملين في المحافظات المختلفة

جدول رقم (٩)

تصنيف الجمعيات التعاونية الاستهلاكية حسب مساحة سوقها المركزي الرئيسي خلال العامين ١٩٨٤ ـ ١٩٩٣

الفئات بالمتر المربع	الجمعيات ١٩٨٤		الجمعيات ١٩٩٣	
	العدد	٪	العدد	٪
أقل من ٥٠٠	٢	٦,٣	١	٢,٥
٥٠٠ ـ	٨	٢٥	٥	١٢,٥
١٠٠٠ ـ	١١	٣٤,٤	٨	٢٠
١٥٠٠ ـ	٨	٢٥	٨	٢٠
٢٠٠٠ ـ	١	٣,١	٥	١٢,٥
٢٥٠٠ ـ	١	٣,١	٧	١٧,٥
٣٠٠٠ فأكثر	١	٣,١	٦	١٥
الاجمالي	٣٢	١٠٠	٤٠	١٠٠

المصدر: انظر نفس المصدر في جدول رقم (٧).

٧ـ الفروع:

تقوم الدولة بتوفير مبان للجمعيات التعاونية تضم أسواقا مركزية وفروعا لكي تمارس من خلالها أنشطتها، ويتزايد عدد الفروع كما هو الحال في الأسواق المركزية مع تزايد تأسيس الجمعيات التعاونية الاستهلاكية. وللتدليل على ذلك يمكن الرجوع إلى الجدول رقم (١٠) والذي يوضح أن عدد الفروع قد تضاعف ست مرات تقريبا خلال العشرين سنة الأخيرة (٧٣ ـ ١٩٩٣). غير أنه من الملاحظ ان الغالبية العظمى من الفروع(٢ ,٧٢٪) يتم إدارتها واستثمارها من قبل الغير بنيما لا تزيد نسبة الفروع التي تدار من قبل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية نفسها عن ٨ ,٢٧٪ وذلك خلال العام ١٩٩٣.

جدول رقم (١٠)

تطور عدد الفروع التابعة للجمعيات التعاونية الاستهلاكية خلال الفترة من ٧٣ ـ ١٩٩٣

السنوات	فروع تدار مباشرة من قبل الجميعة		فروع تدار من قبل الغير		اجمالي عدد الفروع
	العدد	٪	العدد	٪	
١٩٧٣	٨٤	١٩,٨	٣٤١	٨٠,٢	٤٢٥
١٩٨٣	٣٧١	٢٣,٢	١٢٢٩	٧٦,٨	١٦٠٠
١٩٩٣	٧٠٣	٢٧,٨	١٨٢٦	٧٢,٢	٢٥٢٩

المصدر: انظر نفس المصدر في جدول رقم (٧).

وعلى الرغم من النمـو التدريجي في عملية استثمار الفروع مباشرة من قبـل الجمعيات نفسها إلا أن نسبة الزيادة في هذا الاتجاه تسير ببطء شديد، حيـث كانت نسبة الفروع التي تدار مباشرة (١٩,٨٪) في عام ١٩٧٣، وبلغت بعد عشرين عاما ٢٧,٨٪ فقط، وهذا يعتبر قصورا واضحا من جانب القائمين على إدارة الجمعيات التعـاونية لأنها بهذا التصرف غير المسؤول تخل بأهداف الجمعيات التعـاونية التـي تسعى في المقام الأول إلى خـدمة المواطنين بتقـديم السلـع والخدمات بأقـل الأسعار. وذلك يجعلنـا نشدد على المطالبـة نحو التوجـه لاستثمار الفروع مباشرة مـن قبل الجمعيات حمايـة للمواطنين من الاستغـلال، والغلاء في بعـض هذه الفروع، حيـث إن المواطن يرى أن هنـاك تناقضا في أسعـار السلع ما بين هـذه الفروع (والتي هـي باسم الجمعيـة) وما بين السوق المركزي للجمعية نفسها.

وعند النظر إلى التوزيع الجغرافي لهذه الفروع بالمحافظات المختلفة يمكن الرجوع إلى الشكل (٦) والجدول رقم (١١)، ومنهما يتضح أن جمعيات محافظة العاصمة تضم أكبر عدد من الفروع سواء التـي تدار مباشرة أو تـدار من قبـل الغير وذلك بنسبة (٢٦,٧٪) في عـام ١٩٩٣. ويعود السبب إلى ارتفاع عدد الجمعيات التعاونية في هذه المحافظة (١٣ جمعية)، وتعتبر محافظة الجهراء أقل المحافظات في الفروع التي تـدار مباشرة بنسبة (١١,٢٪) بينما نجد أن محافظة الأحمدي أقل المحافظات في الفروع التي تدار من قبل الغير بنسبة (١٤,٢٪). أما متوسط عدد الفروع التابعة للجمعية التعـاونية الواحدة فلقـد بلغ أعلى حد في محافظـة الجهراء (٢٣١ فرعا) وذلـك لاتساع مساحتها وانخفـاض عدد جمعياتها، فتقوم بالتعويـض عن ذلك بافتتاح الفروع وتـوزيعها لكي تغطي المحـافظة، وتـأتي محافظة الفـروانية في نهايـة السلم (٥٠ فـرعا) وذلـك لتقارب منـاطقها وتعدد جمعياتها.

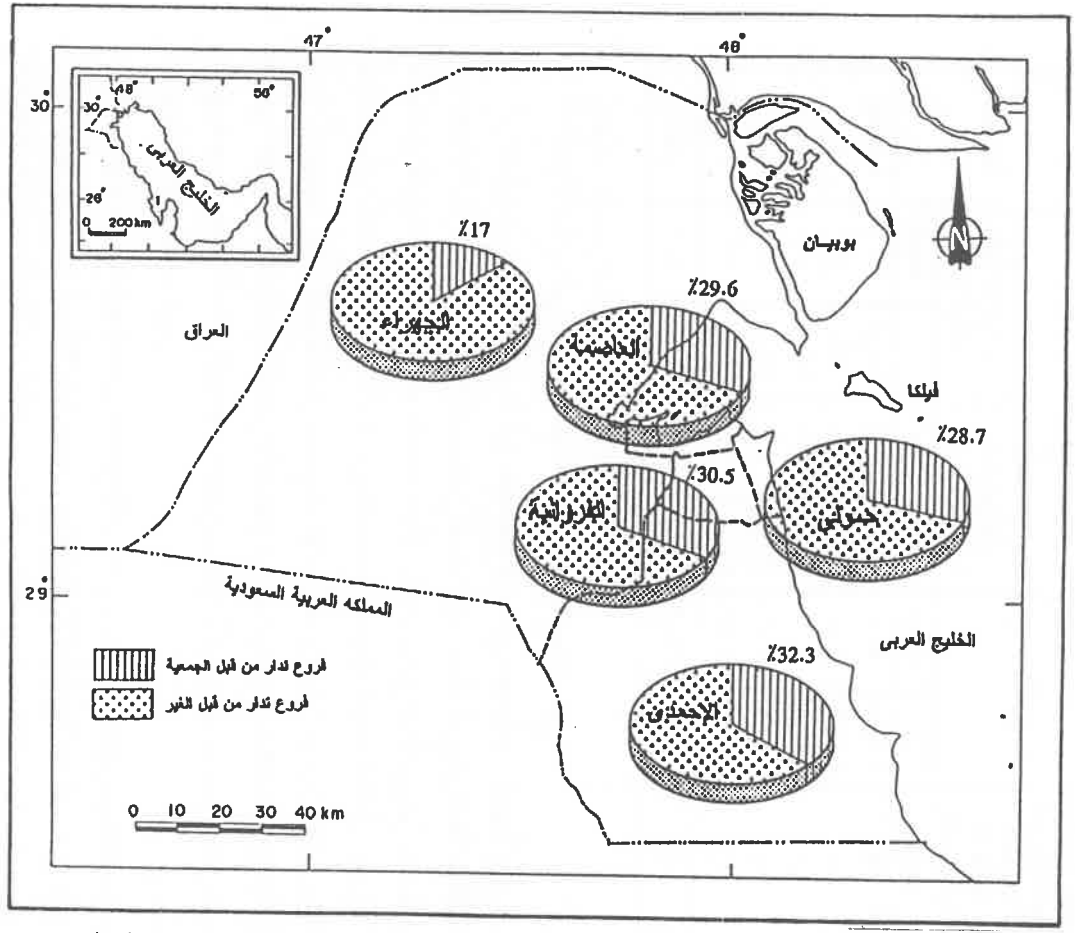

المصدر : من عمل الباحث

شكل رقم (٦) التوزيع النسبى لعدد الفروع المستثمرة التابعة للجمعيات التعاونية فى المحافظات المختلفة

جدول رقم (١١)
عدد الفروع التابعة للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في المحافظات المختلفة خلال عام ١٩٩٣.

المحافظة	عدد الفروع				الاجمالي		متوسط عدد الفروع التابعة للجمعية الواحدة بالمحافظات المختلفة
	تدار مباشرة من قبل الجمعية		تدار من قبل الغير				
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
العاصمة	٢٠٠	٢٨,٥	٤٧٤	٢٦	٦٧٤	٢٦,٧	٥٢
حولي	١٣٣	١٩	٣٣٠	١٨,١	٤٦٣	١٨,٣	٥٨
الفروانية	١٦٧	٢٣,٧	٣٨٠	٢٠,٨	٥٤٧	٢١,٦	٥٠
الأحمدي	١٢٤	١٧,٦	٢٥٩	١٤,٢	٣٨٣	١٥,١	٦٤
الجهراء	٧٩	١١,٢	٣٨٣	٢٠,٩	٤٦٢	١٨,٣	٢٣١
الاجمالي	٧٠٣	١٠٠	١٨٢٦	١٠٠	٢٥٢٩	١٠٠	٦٣

المصدر: انظر نفس المصدر في جدول رقم (٣) بند رقم (١).

أما أهم الأسباب التي تجعل الجمعية تطرح فروعها للاستثمار فهي:(١)

١ـ حاجة بعض الأنشطة إلى عمالة فنية متخصصة لا تستطيع الجمعيات التعاونية توفيرها، أو صعوبة إدارتها ومتابعتها، ولقد حاولت بعض الجمعيات إدارة هذه النوع من المحلات لكنها فشلت في تحقيق المستوى المطلوب وتكبدت خسائر مالية وتعطل هذا النوع من الخدمات وصعب توفيرها للمساهمين، ومن الأمثلة على ذلك المخبز، المصبغة، الخياط، الحلاق.. وغيرها.

٢ ــ تخصص بعض الشركات أو الهيئات أو المؤسسات في بعض الخدمات المتميزة ولا تستطيع الجمعيات التعاونية بأية حال من الأحوال توفيرها والقيام بها في منطقة عملها فتلجأ إلى تأجير بعض فروعها لهذه الشركات مثل، الخدمات المصرفية أو البنوك، مكاتب السفريات، الصيدليات، النظارات... إلخ.

٣ ـ توفير فرص استثمارية لمساهمي الجمعية الأمر ـ الذي يعود عليهم بالنفع وزيادة الدخل ـ وهو ما يتفق مع أهداف العمل التعاوني وهو رفع المستوى الاقتصادي لأعضائها، ومع ذلك نلاحظ أن هناك تزايدا في ظاهرة التأجير من الباطن وعدم استثمارها مباشرة، مما يساهم مرة أخرى في ظاهرة الغلاء والاستغلال.

---

(١) مساعد عبد الرحمن الكوس. مرجع سابق، ص: ٣٦.

ثانيا: المؤشرات المالية:

سوف نقوم باستعراض بعض المؤشرات المالية (مؤشرات الربحية، تكاليف الأجور إلى المبيعات، نسبة المبيعات لكل متر مربع، انتاجية العامل، إيراد السهم الواحد)، للجمعيات التعاونية الاستهلاكية من خلال توزيعها المكاني في المحافظات المختلفة لمعرفة هل هناك فوارق مكانية بين جمعيات المحافظات؛ وجدير بالذكر أن هذه ليست كل المؤشرات التي تدل على الوضع المالي للجمعية بل إن هناك مؤشرات كثيرة، لكننا اكتفينا بهذه المؤشرات للاستدلال على أداء الجمعيات التعاونية بشكل يتناسب مع حاجة الدراسة.

من خلال استعراضنا للجدول رقم (١٢) وللشكلين رقم (٨ ,٧) اللذين يشيران إلى التوزيع الجغرافي لهذه المؤشرات، يتضح لنا أن الجمعيات التعاونية في محافظة العاصمة بشكل عام في وضع أفضل من المحافظات الأخرى من حيث تحسن الأداء، حيث تدل بعض المؤشرات المالية أن جمعيات محافظة العاصمة (١٣ جمعية) تأتي في المركز الأول برصيد (٢٠ نقطة) في مؤشر الربحية، وفي تكاليف الأجور إلى المبيعات، وفي انتاجية العامل، وهذا يدل على أن جمعيات محافظة العاصمة تتمتع بقدرات إدارية عالية الكفاءة، فقد حققت أرباحا جيدة خلال عام ١٩٩٣ (صافي الأرباح ٦٤٥ , ٦٩٠ , ٥ دينارا كويتيا)، كما ان بند تكاليف الأجور إلى المبيعات يعتبر أقل نسبيا وهذا مؤشر إيجابي، ويعضد ذلك ارتفاع انتاجية العامل قياسا إلى باقي المحافظات على الرغم من أنها تعتبر الأعلى في اجمالي عدد العمالة والتي تصل نسبتها إلى ٣٠٪ تقريبا. وتأتي محافظة العاصمة في الترتيب الرابع في مؤشر نسبة المبيعات للمساحة بالمتر المربع، وهذا الانخفاض النسبي إنما يعود بشكل كبير إلى المساحة الاجمالية الكبيرة للأسواق المركزية والفروع في هذه الجمعيات وليس لانخفاض إجمالي المبيعات والذي يعتبر بشكل عام أعلى إجمالي مبيعات على الإطلاق (انظر جدول رقم ٥). وتأتي محافظة العاصمة في الترتيب الثالث عند مؤشر إيراد السهم الواحد، ويرجع هذا الانخفاض النسبي لارتفاع عدد الأسهم والذي بلغ عام ١٩٩٣ ما مجموعه ٤٣٧ , ٤٣٩ , ١ سهما وهو الأعلى بين المحافظات.

وقد يعود هذا التحسن الإيجابي في أداء جمعيات محافظة العاصمة لأسباب أهمها ارتفاع كل من المستوى التعليمي، ومستوى الدخل وكذلك الوعي التعاوني والنقابي والرقابي لدى سكان المناطق.

جدول رقم (١٢)

بعض المؤشرات المالية لمعرفة أداء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في المحافظات المختلفة في عام ١٩٩٣.

المحافظات	مؤشر الربحية ٪	الترتيب	تكاليف الأجور إلى المبيعات ٪	الترتيب	نسبة المبيعات لكل متر مربع دينار/م٢	الترتيب	انتاجية العامل دينار كويتي	الترتيب	إيراد السهم الواحد دينار / للسهم	الترتيب	عدد النقاط
العاصمة	٧,٠	١	٥,٧	١	٢٢٦٦	٤	٣٣٩٤٢	١	٤٥٦٠	٣	٢٠
حولي	٥,٢	٣	٥,٨	٢	٣٧٨٦	٢	٣٠٩٤١	٣	٣٧٦٤	٥	١٦
الفروانية	٣,٩	٤	٦,٤	٤	٢٠٥٠	٥	٢٣٥٦٩	٥	٦٢٥٨	٢	١٠
الأحمدي	٣,٠	٥	٦,٢	٣	٢٥٨٤	٣	٣٠٢٣٦	٣	٤٠٧٨	٤	١٢
الجهراء	٥,٩	٢	٦,٧	٥	٤١٥٥	١	٢٨٧٦٨	٤	١٧٦٢٦	١	١٧

الترتيب رقم 1 = 5 نقاط، الترتيب رقم 2 = 4 نقاط، الترتيب رقم 3 = 3نقاط، الترتيب رقم 4 = 2، الترتيب رقم 5 = نقطة واحدة.

* قام الباحث باستخراج وحساب هذه المؤشرات.

وتأتي جمعيتي محافظة الجهراء (الجهراء والصليبية) في المركز الثاني برصيد (١٧ نقطة). وقد حصلت على الترتيب الأول في مؤشر نسبة المبيعات لكل متر مربع وإيراد السهم الواحد، وقد يرجع السبب في ارتفاع المؤشر الأول إلى انخفاض المساحة الاجمالية للأسواق المركزية والفروع مما أظهر ارتفاعا نسبيا في اجمالي المبيعات بالنسبة للمساحة. أما بالنسبة للمؤشر الثاني (إيراد السهم الواحد) فيعود السبب إلى انخفاض عدد الأسهم في جمعيتي المحافظة حيث بلغ عددها ٧٤٠,٧٣ سهما. ويأتي مؤشر الربحية في الترتيب الثاني بعد محافظة العاصمة، وهذا مؤشر إيجابي لصالح محافظة الجهراء، لكن في المقابل نجد أن هناك تراجعا واضحا وسلبيا في آن واحد وهو حصول المحافظة على الترتيب الخامس في مؤشر تكاليف الأجور إلى المبيعات والترتيب الرابع في انتاجيه العامل. وهذا يعني أنه على الرغم من ارتفاع بند تكاليف الأجور وهي الأعلى في المحافظات الخمس فإن انتاجية العامل ما زالت منخفضة مع أنها أقل المحافظات من حيث عدد العمالة والتي تصل نسبتها إلى ٨,٨٪ (انظر جدول رقم ٨) وهذا مؤشر سلبي ينبغي التحرك نحو معرفة دواعية ومعالجته.

وتأتي جمعيات محافظة حولي في المركز الثالث برصيد (١٦ نقطة)، حيث حصلت على الترتيب الثاني في كل من تكاليف الأجور إلى المبيعات، ونسبة المبيعات للمساحة بالمتر المربع وفي انتاجية العامل. وهذا مركز جيد مما يعني أن بند تكاليف الأجور منخفض نسبيا مع أن

أعداد العمالة مرتفع وتصل نسبتهم إلى ٢٣٪ تقريبا قياسا إلى المحافظات الأخرى، ويقابل ذلك ارتفاع في انتاجية العامل، وبدا واضحا ارتفاع نسبة المبيعات إلى مساحة الأسواق المركزية والفروع فيها ويدل ذلك على ارتفاع اجمالي مبيعاتها حيث بلغت في عام ١٩٩٣ ما يقارب ٥٧ مليون دينار كويتي (انظر جدول رقم ٦) وتأتي بعد محافظة العاصمة في إجمالي المبيعات. وحصلت جمعيات محافظة حولي على الترتيب الثالث في مؤشر الربحية بعد محافظتي العاصمة والجهراء. والترتيب الخامس والأخير في مؤشر إيراد السهم الواحد، والسبب في هذا التراجع هو ارتفاع عدد الأسهم والتي بلغت عام ١٩٩٣ ما مجموعه (٥٨٠,٩٠٨سهما) وذلك بنسبة ٢٨,٦٪ من اجمالي عدد الأسهم في المحافظات، وهو مؤشر على تزايد الإقبال من سكان محافظتي العاصمة وحولي على المساهمة في جمعياتهم التعاونية ومدى أهميتها ودورها الاجتماعي والاقتصادي.

حصلت جمعيات محافظة الأحمدي على المركز الرابع برصيد (١٢ نقطة) من حيث المؤشرات المالية، واحتلت الترتيب الثالث في تكاليف الأجور إلى المبيعات ونسبة المبيعات إلى المساحة، وانتاجية العامل، واحتلت الترتيب الرابع في إيراد السهم الواحد، والترتيب الخامس في مؤشر الربحية، وقد يعود السبب في هذا التراجع لانخفاض اجمالي المبيعات في جمعيات المحافظة والتي بلغت عام ١٩٩٣ (٣٦ مليون دينار) تقريبا بنسبة ١٤,٣٪ وكذلك انخفاض اعداد الأسهم حيث حصلت على ما نسبته ٨,٢٪ بالنسبة لباقي المحافظات.

وتأتي جمعيات محافظة الفروانية برصيد (١٠ نقاط) في آخر المحافظات، وحصلت على مركز متقدم في إيراد السهم الواحد فقط بعد محافظة الجهراء، وذلك لارتفاع اجمالي مبيعاتها حيث بلغت عام ١٩٩٣ ٤٧ مليون دينار تقريبا وانخفاض عدد الأسهم فيها نسبيا حيث بلغت نسبتها ١٥,٤٪ وقد يعود ذلك بسبب ارتفاع قيمة السهم في بعض جمعيات محافظة الفروانية والتي تصل ٥ دنانير (العارضية، قرطبة، السرة، صباح الناصر) و٣ دنانير (العمرية والرابية وجمعية جليب الشيوخ). وعلى الرغم من ارتفاع اجمالي مبيعاتها إلا أن ذلك لم يرفع مؤشر الربحية فيها والذي جاء في الترتيب الرابع مع بند تكاليف الأجور إلى المبيعات، وتراجع مؤشر نسبة المبيعات لكل متر مربع وانتاجية العامل إلى الترتيب الأخير.

وهذه المؤشرات السلبية تؤثر بلا شك على أداء هذه الجمعيات ينبغي اتخاذ الإجراءات المناسبة نحو تحسين مسارها.

شكل رقم (٧)

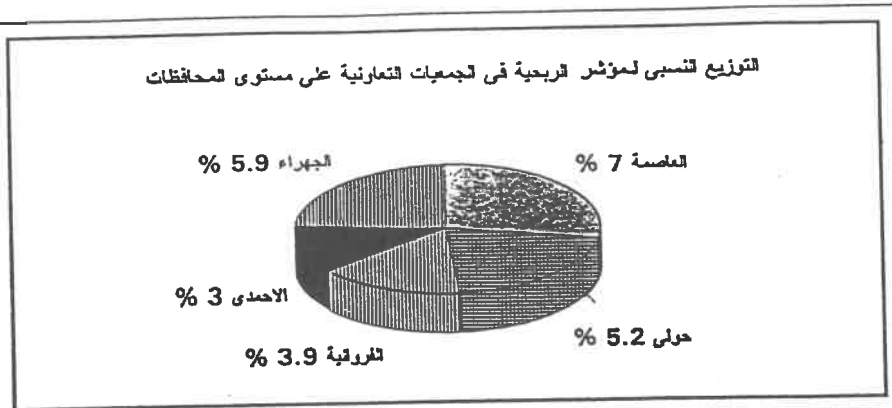

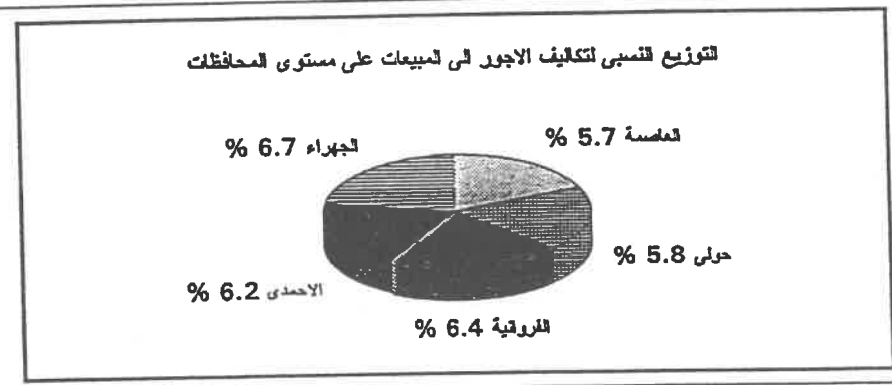

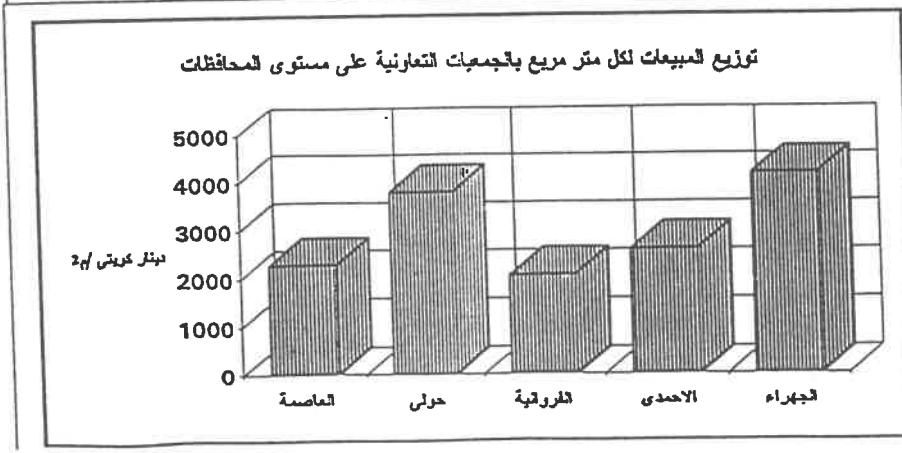

المصدر : من عمل الباحث

شكل رقم (٨)

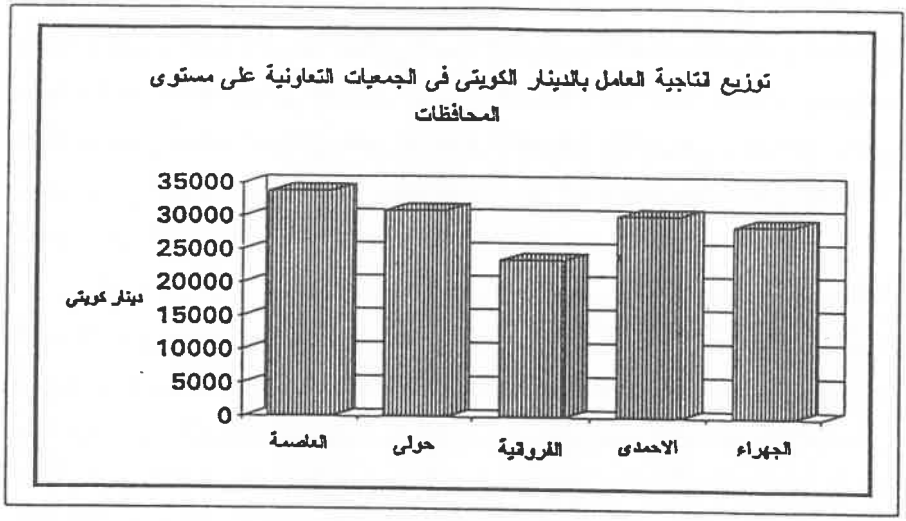

توزيع انتاجية العامل بالدينار الكويتي في الجمعيات التعاونية على مستوى المحافظات

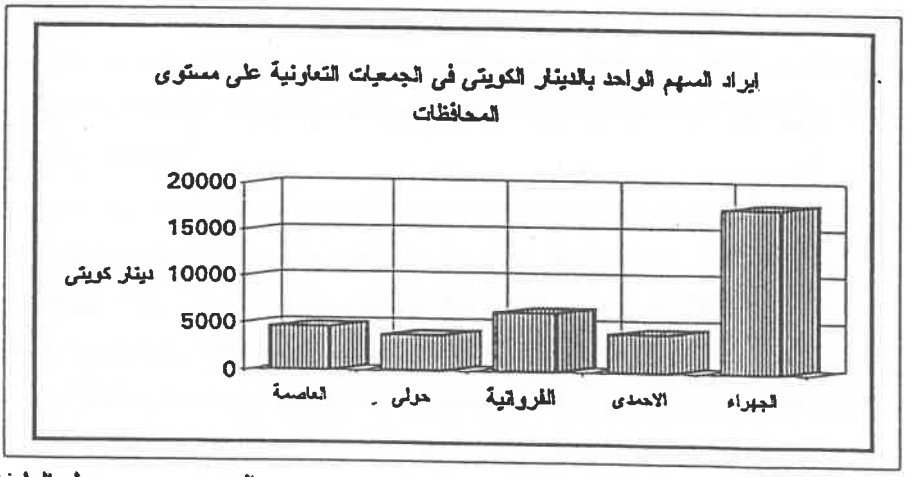

شكل رقم (8)

المصدر : من عمل الباحث

إيراد السهم الواحد بالدينار الكويتي في الجمعيات التعاونية على مستى المحافظات

ثالثا: دور الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

تشكل الحركة التعاونية بشكل عام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية بشكل خاص، قطاعا اجتماعيا واقتصادية هاما له ثقل ملموس في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في دولة الكويت، وذلك لما يقوم به التعاون من دور فعال في التنمية الاجتماعيةوالاقتصادية للدولة، والمساهمة في تخفيف الأعباء الاقتصادية التي تحدث عادة بسبب الاستغلال والاحتكار. كما تعتبر الجمعيات التعاونية إحدى أدوات الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ــ نظرا لقدرتها على توفير السلع الأساسية من غذائية واستهلاكية وبأسعار اقتصادية، حيث تسيطر الجمعيات التعاونية على ٨٧٪ من حجم المعاملات وتجارة التجزئة[١].

ويمكن القول إن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تسعى إلى تحقيق هدفين كبيرين هما: الأول اقتصادي منه تركيز الاهتمام على تطوير المجالات الاقتصادية من خلال تضافر الجهود الفردية مع الاحتياجات والمصالح العامة ضمن إطار تنظيم محدد هو الجمعية التعاونية، وتعبئة جميع الموارد الإنسانية المادية المتاحة في سبيل إيصال الخدمات باستمرار إلى مجموعة الأفراد التي يتكون منهم هذا التنظيم أو يتعامل معهم، والثاني اجتماعي قصد منه تركيز الاهتمام على التنمية الاجتماعية من خلال سلسلة من الاجراءات والقواعد التنظيمية الرسمية وغير الرسمية التي تنبثق من الهدف الاقتصادي ـ لحماية أصحاب الدخول الصغيرة أو المحدودة من الاستغلال والجشع، كذلك قصد بالهدف الاجتماعي نشر مفاهيم الديمقراطية والمساواة بين المواطنين وتوثيق أواصر العلاقة الاجتماعية بينهم وإيجاد القيادات التعاونية، ونشر القيم والمفاهيم والممارسات التعاونية بينهم التي ستؤدي بدورها إلى التآلف والتضامن الاجتماعي بين كافة قطاعات المجتمع[٢].

ومن أبرز آثار الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في التنمية الاقتصادية بعد أثرها الكبير في السوق التصريفية للسلع وتوفير الخدمات الضرورية للفرد والمجتمع وأثرها في التجارة الداخلية والخارجية وارتفاع حجم تعاملها التجاري الذي بلغ في عام ١٩٩٣ أكثر من ٢٥٥ مليون دينار كويتي. كما انها تتولى توظيف ٨٧١٧ موظفا منهم ٤٧٩ موظفا كويتيا أي حوالي ٥,٥٪ فقط من العاملين بها، ويؤدي ذلك إلى استحداث دخول ومدخرات واستثمارات جديدة تضاف إلى المجتمع، إضافة إلى الأثر الذي يحدثه توزيع عائد المعاملات بالنسبة للأعضاء

---

(١) محسن عاطف. مرجع سابق، ص: ١٨.

(٢) صلاح المناعي وجبر التابعي، مرجع سابق، ص: ٤٤٢.

المساهمين، وكذلك المساعدات والمعونات الاجتماعية التي تصرف للأعضاء. كذلك ساهمت في النهوض بتحريك الاقتصاد الوطني من خلال التعامل مع البنوك الوطنية والذي يقدر بأكثر من نصف مليون دينار يوميا كإيداعات وعمليات مصرفية، إضافة إلى وجود فروع البنوك المختلفة في منطقة عمل الجمعية ودورها المالي والخدمي للمواطنين والمقيمين.

إن دور اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أصبح واضحا من خلال التنسيق والتكامل مع اتحاد الجمعيات التعاونية الانتاجية الزراعية بتأسيس أول جمعية تعاونية مشتركة للانتاج والتسويق في عام ١٩٨٤، والتي من أهدافها توفير احتياجات الجمعيات المنتهية إليها من مصادرها المباشرة وتصريف منتجاتها في الداخل والخارج، وإقامة المصانع والمعامل لانتاج السلع والمواد اللازمة للجمعيات المنتمية إليها، وإنشاء مراكز لتجميع وتعبئة السلع والمنتجات وتغليفها، وتملك وسائل النقل اللازمة لنقل السلع وأداء الخدمات. ولهذا الدور أثر كبير في قضايا المجتمع مثل مشكلة الغذاء، ودعم الصناعات الوطنية وغيرها.

كذلك قام الاتحاد بالعمل على الحد من الارتفاع المصطنع لأسعار السلع الاستهلاكية حماية للمستهلك والعمل على توحيد أسعارها من خلال السياسة التسعيرية لبعض الأصناف التي تتعامل معها الجمعيات التعاونية الأعضاء وتحديد نسبة هامش الربح للجمعيات وذلك في عام ١٩٧٩. وتبني الاتحاد منذ عام ١٩٨١ سياسة الإستيراد المباشر من الخارج والشراء الجماعي لتوفير السلع للجمعيات المنتمية إليه بأسعار مناسبة تحت علامته التجارية وعلى الرغم من أن ما يستورده الاتحاد لا يتجاوز ٢٪ من جملة البيع إلا أن هذه النسبة الضئيلة قد أثارت زوبعة كبيرة مع اتحاد ومصنعي المواد الغذائية الذين يرون أن اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أخذ يتجاوز صلاحياته.

وعلى صعيد دور المنظمات التعاونية في التنمية الاجتماعية فانها تقوم بتقديم الخدمات الاجتماعية المتعددة والتي تعود بالنفع على الأعضاء المساهمين وغير المساهمين والمجتمع بأسره، ولقد أكدت عليها المادة (١٩) من اللائحة التنفيذية لقانون التعاون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩، حيث خصصت ٢٠٪ من صافي الأرباح المتحققة لدى كل جمعية للصرف منها على الخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية ويمكن إيجاز أهم الخدمات الاجتماعية التي تؤديها المنظمات التعاونية في دولة الكويت في الآتي:

ـ كان لها دور كبير في أثناء الغزو العراقي الغاشم في توفير وتوصيل الغذاء اليومي والسلع الضرورية للمواطنين والمقيمين رغم الدمار والخراب والسرقات والنهب من قبل قوات

الاحتلال.

ـ التنسيق مع بيت الزكاة الكويتي في تقديم المساعدات للمحتاجين من خلال سياسة محددة وهادفة.

ـ تزويد المساجد والحدائق العامةببعض الأدوات والمعدات.

ـ المساهمة في العملية التعليمية من خلال إنشاء وتشغيل دور الحضانة لأطفال الأعضاء وفتح فصول التقوية للدور الثاني، وتقديم المساعدات والخدمات للمدارس وجميعات النفع العام ومراكز الشباب ومراكز تحفيظ القرآن الكريم ودور الرعاية الاجتماعية.

ـ تشجير منطقة عمل الجمعية بالتنسيق مع الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية.

ـ المساهمة في المناسبات الوطنية وإقامة الندوات والنشاطات الاجتماعية والثقافية والترفيهية.

ـ المحافظة على نظافة المنطقة وتزويدها بصناديق القمامة والسلال والتنسيق مع الجهات المختصة في برامج النظافة.

ـ المساهمة في تدعيم التعليم والتثقيف والتدريب التعاوني.

ـ وفي مجال النهضة العمرانية نلاحظ في السنوات الأخيرة أن كثيرا من الجمعيات التعاونية قد قامت بإنشاء أسواق مركزية جديدة أوتحديث القديم منها، وكذلك أنشأت العديد من الفروع على نفقتها الخاصة دون أن تحمل الدولة أعباء إضافية، بل لقد تجاوزت ذلك بإنشاء صالات متعددة الأغراض للأفراح والحفلات.

بالنظر لواقع الحال وطغيان الجانب الاقتصادي على نشاط الجمعيات التعاونية وتحقيقا لأهداف الجمعيات التعاونية الاجتماعية، ارتأى البعض زيادة الاهتمام بالدور الاجتماعي، من خلال زيادة بند الخدمات الاجتماعية ورفع نسبتها من ٢٠٪ إلى ٣٠٪ لتوسيع مجال الخدمات والأنشطة الاجتماعية في محيط المنطقة، بل لا بد أن تتجاوز حدود المنطقة لتشمل الدولة كلها. وان يتم إنشاء «بنك للتعاون والتنمية». وذلك بتمويل الجمعيات التعاونية كلها لخدمات الأنشطة الاجتماعية وكذلك إيداع أموال المنظمات التعاونية ليكون المظلة المالية والتمويلية والمصرفية للحركة التعاونية بأسرها[1].

وللدلالة على دور الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في تقديم الخدمات الاجتماعية بأنواعها المختلفة وتنمية المجتمع الكويتي كجزء من التنمية الشاملة في الدولة، يتبين لنا من الجدول رقم

---

(١) المجلس الأعلى للتخطيط ـ الأمانة العامة. **واقع الحركة التعاونية الكويتية وآفاق التطوير المستقبلي لدور التعاونيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الخطة الخمسية المقبلة ٩٠/ ٩١ ـ ٩٤/ ١٩٩٥**. ملخص الدراسة الأساسية، نوفمبر ١٩٨٨، ص: ٥٥.

(١٣) والشكل رقم (٨) ان ما تـم تخصيصه لعام ١٩٩٣ من قبل الجمعيات بلـغ أكثر من مليون دينار كويتي وكان نصيب محافظة العاصمة ٦ , ٤١٪ وهي نسبة عالية نسبيا قياسا إلى المحافظات الأخرى ويعود ذلـك للوعي التعاوني لدى مجالـس إدارات جمعيات هذه المحافظة بـأهمية الدور الاجتماعي الذي ينبغي أن تلعبه الجمعيةالتعاونية وكـذلك لارتفاع حجم صافي أرباحها والذي بلغ ٦٤٥ , ٦٩٠ , ٥ دينارا كويتيا. وتأتي محافظة الأحمدي بالمرتبة الأخيرة بنسبة ٩ , ١٠٪ تقريبا.

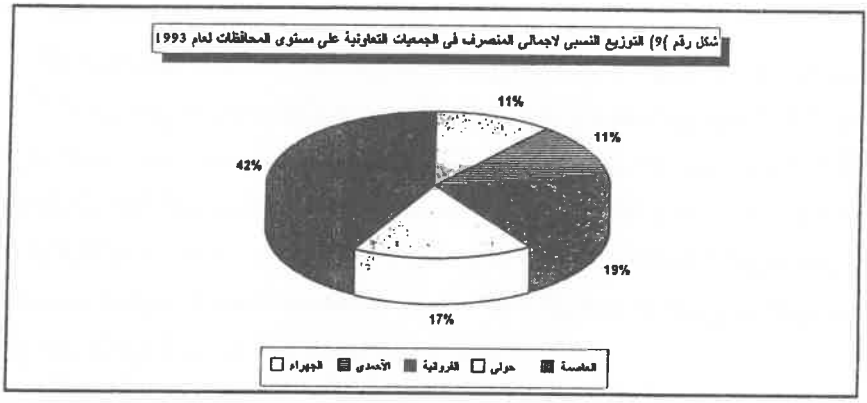

المصدر : من عمل الباحث

جدول رقم (١٣)
اجمالي المنصرف على الخدمات الاجتماعية في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في المحافظات المختلفة لعام ١٩٩٣

المحافظة	الاجمالي بالألف دينار	الاجمالي ٪
العاصمة	٤٩٤,٧٥٣	٤١,٦
حولي	٢٠١,١٥٤	١٦,٩
الفروانية*	٢٣٠,٤٦٤	١٩,٣
الأحمدي**	١٢٩,٦١٩	١٠,٩
الجهراء	١٣٤,٥٤٦	١١,٣
المجموع	١,١٩٠,٥٣٦	١٠٠

* بدون جمعيتي السرة وصباح الناصر.
** بدون جمعية الفنطاس
المصدر: انظر نفس المصدر في جدول رقم (٤) بند رقم (١).

ملخص النتائج:

لقد أوضحت الدراسة بما لا يدع مجالا للشك الاختلافات المكانية فيما بين المحافظات الخمس في دولة الكويت وذلك من خلال المتغيرات والعوامل التي ركزت عليها الدراسة.

محافظة العاصمة:

لقد استحوذت محافظة العاصمة على أكبر عدد من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بنسبة ٥ , ٣٢٪ من اجمالي الجمعيات، وتأتي في المركز الثاني من حيث عدد المساهمين بنسبة ٦ , ٢١٪ وفي المركز الأول بالنسبة لعدد السكان الكويتيين المساهمين في الجمعيات التعاونية بنسبة ٢ , ٣٢٪. وتمتلك المحافظة أعلى نسبة من جملة أسهم الجمعيات التعاونية وذلك بنسبة ٥ , ٤٥٪ وجاءت في المركز الأول من حيث مبيعاتها بنسبة ٨ , ٣٤٪ وبنسبة ٣٠٪ تقريبا بالنسبة لإجمالي العاملين في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، وتضم محافظة العاصمة أكبر عدد من الفروع المستثمرة سواء التي تدار مباشرة أو من قبل الغير وذلك بنسبة ٧ , ٢٦٪.

أما بالنسبة للمؤشرات المالية المختارة وهي: مؤشر الربحية، تكاليف الأجور إلى المبيعات، ونسبة المبيعات لكل متر مربع، وانتاجية العامل وإيراد السهم الواحد. فإن جمعيات محافظة العاصمةبشكل عام في وضع أفضل عن باقي المحافظات برصيد (٢٠ نقطة).

أما بالنسبة للمؤشرات المالية المختارة وهي: مؤشر الربحية، تكاليف الأجور إلى المبيعات، ونسبة المبيعات لكل متر مربع، وإنتاجية العامل وإيراد السهم الواحد. فإن جمعيات محافظة العاصمة بشكل عام في وضع أفضل عن باقي المحافظات برصيد (٢٠ نقطة).

وأما بالنسبة للدور الاجتماعي وتقديم الخدمات الاجتماعية فجاءت جمعيات المحافظة بالمركز الأول في بند المنصرف على الخدمات الاجتماعية بنسبة ٦ , ٤١٪ من جملة المنصرف على الخدمات الاجتماعية وبفارق كبير عن المحافظات الأخرى.

محافظة حولي:

وفقا لتقسيم المناطق والضواحي على المحافظات في الكويت. جاء نصيب محافظة حولي (٨ جمعيات) بنسبة ٢٠٪ أي في المركز الثالث. وحصلت على المركز الرابع من حيث عدد المساهمين بنسبة ٣ , ٢٠٪ والمركز الخامس في نسبة المساهمين لعدد السكان الكويتيين بنسبة ١ , ٢١٪.

وتأتي محافظة حولي في المركز الثاني من حيث عدد الأسهم بنسبة ٦ ,٢٨٪ ومن حيث حجم مبيعاتها بنسبة ٥ ,٢٢٪ أما بالنسبة لإجمالي أعداد العاملين فتأتي بالمركز الثالث بنسبة ١ ,٢٣٪ وكذلك في نفس المركز بالنسبة لإجمالي أعداد الفروع المستثمرة (٣ ,١٨٪).

وبالنسبة للمؤشرات المالية جاءت المحافظة في المركز الثالث برصيد (١٦ نقطة) حيث حصلت على الترتيب الثاني في كل من: تكاليف الأجور إلى المبيعات، ونسبة المبيعات للمساحة بالمتر المربع وفي إنتاجية العامل. وحصلت على الترتيب الثالث في مؤشر الربحية والخامس في مؤشر إيراد السهم الواحد.

وبلغت نسبة ما ينفق على بند الخدمات الاجتماعية في محافظة حولي ١٧٪ تقريبا وتجعلها هذه النسبة في المركز الثالث من بين المحافظات.

محافظة الفروانية:

تضم محافظة الفروانية أحد عشر جمعية تعاونية بنسبة ٥ ,٢٧٪ وتأتي بعد محافظة العاصمة. وتحتل محافظة الفروانية المركز الأول بالنسبة لعدد المساهمين بنسبة ٥ ,٢٥٪ والمركز الثاني في نسبة المساهمين لعدد السكان الكويتيين وذلك بنسبة ٣ ,٣١٪، وحصلت المحافظة على المركز الثالث في عدد الأسهم بنسبة ٤ ,١٥٪ وفي إجمالي مبيعاتها بنسبة ٧ ,١٨٪. أما بالنسبة لإجمالي عدد العاملين والفروع المستثمرة فقد حصلت المحافظة على المركز الثاني بنسبة ٢٥٪ و٦ ,٢١٪ على التوالي.

وبالنسبة للمؤشرات المالية جاءت المحافظة بالمركز الأخير برصيد (١٠ نقاط)، حيث حصلت على الترتيب الثاني في إيراد السهم الواحد، وفي المركز الرابع لكل من: مؤشر الربحية وتكاليف الأجور إلى المبيعات وفي الترتيب الخامس لكل من: نسبة المبيعات لكل متر مربع، وانتاجية العامل. وهذه مؤشرات سلبية تؤثر على أداء الجمعيات في المحافظة ينبغي اتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

وتأتي المحافظة في المركز الثاني بنسبة ٣ ,١٩٪ بالنسبة لإجمالي المنصرف على الخدمات الاجتماعية وهي نسبة متراجعة نسبيا إذا ما قيست بمحافظة العاصمة.

محافظة الأحمدي:

تضم محافظة الأحمدي ستة جمعيات تعاونية استهلاكية بنسبة ١٥٪ وبها ٢١٪ من اجمالي عدد المساهمين في الجمعيات التعاونية وبنسبة ٣ ,٢٧٪ بالنسبة لمجموع أعداد المساهمين لأعداد

السكـان الكويتيين. وحصلـت المحـافظة على المركـز الرابـع في عـدد الأسهم وإجمالي المبيعـات وأعداد العاملين بنسبة ٢ , ٨٪ و٣ , ١٤٪ و٤ , ١٣٪ على التوالي. وفي المركز الأخير بالنسبة لعدد الفروع المستثمرة بنسبة ١ , ١٥٪.

وحصلت جمعيات المحافظة على المركز الرابـع برصيد (١٢ نقطة) من حيث المؤشرات المالية حيث احتلت الترتيب الثالث في كل من: تكـاليف الأجور إلى المبيعات ونسبة المبيعات لكل متر مربع وانتاجية العامل، والترتيب الرابع بالنسبة لإيراد السهم الواحد، والترتيب الخامس بالنسبة لمؤشر الربحية. وقد يعود سبب هذا التراجع لانخفاض إجمالي المبيعات وأعداد الأسهم.

وتحتل المحـافظة المركـز الأخير فيما يتعلق بـإجمالي المنصرف على الخدمات الاجتماعيـة حيث حصلت على مـا نسبته ٩ , ١٥٪ وهـو دور متراجع، ينبغـي تعديـل هذا الـوضع وإبـراز الدور الاجتماعي التنموي للجمعيات في المحافظة.

محافظة الجهراء:

هناك فقـط جمعيتين في المحافظـة هما جمعيتا (الجهـراء والصليبية) وذلـك بنسبة ٥٪، وأتـت المحـافظة بـالمركـز الأخير في أعـداد المساهمين بنسبـة ٦ , ١١٪ وبنسبـة ٩ , ٣٠٪ بـالنسبة لعـدد المسـاهمين لعدد السكـان الكويتيين. وفي المركـز الأخير في عد الأسهـم وإجمالي المبيعات وعـدد العاملين بنسبة تصل إلى ٣ , ٢٪ و٧ , ٩٪ و٨ , ٨٪ على التوالي أما بالنسبة لعدد الفروع المستثمرة فقد حصلت المحافظة على المركز الثالث مكرر مع محافظة حولي.

أما فيما يتعلق بالمؤشرات المالية المختارة فقد حققت المحـافظة مركزا متقدما، حيث حصلت على المركز الثـاني برصيـد (١٧ نقطة) بعد محافظـة العاصمة، وحصلـت المحافظـة على الترتيب الأول في كل من: نسبة المبيعـات لكل متر مربع، وإيراد السهم الـواحد، وعلى الترتيب الثاني في مؤشر الربحية، والرابع بالنسبة لانتاجية العامل والخامس بالنسبة لتكاليف الأجور إلى المبيعات.

وجاء تـرتيب المحافظـة في المركز الرابـع بنسبة ٣ , ١١٪ من إجمالي مـا يصرف على الخدمات الاجتماعية.

التوصيات:

لقد أصبحت الجمعيـات التعاونية الاستهلاكيـة تلعب دورا أساسيا في النشـاط الاقتصادي والاجتماعي وكذلك الأمـن الغذائي، ولقد أظهرت متغيرات هذا القطاع تطـورا واضحا خلال

مسيرة الثلاثين عاما الماضية، ينبغي الاستمرار في دعمه وتصحيح مساره من خلال القنوات الرسمية والشعبية. لذلك توصي الدراسة بما يلي:

١ ـ التخطيط ودراسة الجدوى الاقتصادية وعدد سكان المنطقة ومستواهم الاقتصادي قبل إنشاء أية جمعية تعاونية جديدة.

٢ ـ أن يتم إنشاء الجمعية التعاونية في منطقة سكانية يتراوح سكانها ما بين ٣٠ ـ ٣٥ ألف نسمة وذلك لكي يتسنى للجمعية خدمة السكان بشكل أفضل.

٣ ـ أن يتم التخطيط لإنشاء جمعية تعاونية جديدة أخرى في منطقة الجهراء لكي تساهم في تقليل الضغط على الجمعية الحالية، نظرا للكثافة السكانية وكذلك للحد من المخاطرة في سيطرة جمعية ومجلس إدارة واحد على هذا المبلغ الضخم في حجم المبيعات (٢١ مليون دينار كويتي) وإجمالي الربح (٢ , ٢ مليون دينار كويتي).

٤ ـ أن تقوم الجمعيات التعاونية بشكل عام وجمعيات محافظة الفروانية بشكل خاص بتحسين أدائها، حيث كان أداؤها منخفضا على الرغم من أنها تضم أكبر عدد من السكان.

٥ ـ دراسة إنشاء بنك التعاون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تمويل مشترك من الجمعيات التعاونية، وأن تقوم بالإشراف عليه وزارة الشئون الاجتماعية والعمل (الإدارة المالية) واتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية. وان يتم وضع سياسة لاستثمار وصرف أموال البنك على برامج التنمية الاجتماعيةوتقديم خدمات اجتماعية وثقافية وترفيهية للمواطنين على مستوى الدول وليس فقط في منطقة عمل الجمعية.

٦ ـ يعتبر تنمية دور المرأة الكويتية غير العاملة سواء ربات البيوت أو فئات المطلقات والأرامل أمرا مهما وينبغي أن تكون له أولوية في البرامج التنموية سواء على مستوى الجمعيات التعاونية أو المحافظات بالتعاون مع مراكز التنمية الاجتماعية ومؤسسات الدولة المختلفة، وذلك من خلال دورات وبرامج تأهيلية لكي تصبح امرأة منتجة وتحقق بعض الموارد المالية لها ولأسرتها ولكي تصبح فردا عاملا منتجا في هذا المجتمع وتصبح أحد أفراد قوة العمل.

٧ ـ يجب أن تقوم الجمعيات التعاونية بتحقيق أهدافها الاجتماعية والتعاونية وذلك من خلال رفع نسبة ٢٠٪ المخصصة من صافي الأرباح للصرف منها على الخدمات الاجتماعية إلى ٣٠٪. فلقد كان اجمالي المنصرف على الخدمات الاجتماعية لعام ١٩٩٣ ما مجموعه ١٩٠ , ١ مليون دينار كويتي أي ما يعادل ٤٪ تقريبا من اجمالي الربح (٣٠ مليون دينار كويتي) وهي نسبة ضئيلة جدا.

٨ ـ إعادة النظر في سياسة تأجير الفروع للغير ومحاولات البعض تأجيرها من الباطن، والذي يجرِّد الجمعيات التعاونية من أهدافها التعاونية المنشودة، ويجعلها مجرد مؤسسات اقتصادية استثمارية فقط. ويجب على الجمعيات التعاونية أن تتولى استثمار وإدارة الفروع التابعة لها بالمشاركة مع متخصصين في مجالات تلك الفروع.

٩ ـ وضع خطة طويلة الأمد نحو توظيف العمالة الكويتية، ودراسة أسباب عزوف الكويتيين عن العمل في هذا القطاع الحيوي وتشجيعهم وتأهيلهم وتدريبهم لتحل محل العمالة الوافدة.

١٠ ـ أن تعمل الجمعيات التعاونية على خلق فرص وظيفية والمساهمة في برامج التنمية البشرية كجزء من التنمية الشاملة لدولة الكويت.

١١ ـ تطبيق الأساليب الحديثة في الإدارة حتى يمكن تخفيض تكاليف التشغيل ورفع كفاءة العاملين، وتدريب العاملين وتحقيق الأهداف المطلوبة بأقل تكلفة ممكنة والحد من الإسراف.

١٢ ـ لقد أظهرت المؤشرات المالية ضعفا في أداء عمل بعض الجميعات التعاونية. لذلك نوصي بأن تقوم الجمعيات بتحسين أدائها من خلال النظام المحاسبي الجيد والمتكامل ومراقبته وربطه مباشرة بديوان المحاسبة، كذلك من خلال اختيار العمالة ذات المؤهلات والخبرات والكفاءة والأمانة.

١٣ ـ الأخذ بالاعتبار النظام الاقتصادي الحر السائد في دولة الكويت والظروف الاقتصادية في العالم، وذلك من خلال التنافس الشريف بين اتحاد الجميعات التعاونية الاستهلاكية وبين التجار لتحقيق مصلحة المستهلك النهائي والبعد عن الاحتكار والغلاء.

المراجع العربية:

١ ـ أحمد زكـي الإمام. **الجمعيات التعـاونية: أنواعهـا ووظائفهـا ودورها في التنمية الـريفية المتكاملة** ـ القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٦.

٢ ـ اتحاد الجمعيات التعـاونيـة الاستهلاكيـة: **التقـرير السنـوي لمجلـس الإدارة والميزانيـة العمومية والحسابات الختامية عن السنة المالية ٩٠/ ١٩٩١.**

٣ ـ اتحاد الجمعيات التعـاونيـة الاستهلاكيـة: **التقـرير السنـوي لمجلـس الإدارة والميزانيـة العمومية والحسابات الختامية عن السنة المالية ١٩٩٣.**

٤ ـ اتحاد الجمعيات التعاونيـة الاستهلاكية: **دليل التعريـف بالحركة التعاونيـة الاستهلاكية**، دولة الكويت، اصدار ١٩٩٤.

٥ ـ السيد عبده نـاجي. «محددات تفضيل ورضا المستهلك النهائي عـن الجمعيات التعاونية بدولة الكويت». **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد الحادي والخمسون، السنة الثالثة عشرة، يوليو ١٩٨٧، ص ص ٩١ ـ ١٤٠.

٦ ـ المجلس الأعلى للتخطيط ـ الأمانة العامة. **واقع الحركة التعاونية وآفاق التطوير المستقبلي لـدور التعـاونيـات في التنميـة الاقتصـاديـة والاجتماعيـة في الخطـة الخمسيـة المقبلـة ٩٠/ ٩١ ـ ٩٤/ ١٩٩٥.** ملخص الدراسة الأساسية، نوفمبر ١٩٨٨.

٧ ـ حسن محمد كمال. **الجمعيات التعاونية**، القاهرة، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر.

٨ ـ زكي هاشم. «مـداخل أساسية لتطوير الحركة التعاونيـة بدولة الكويت»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العـربية**. العدد الثـالث والأربعون، السنـة الحادية عشرة. يـوليو ١٩٨٥، ص ص: ١٣ ـ ٧٠.

٩ ـ صلاح المنـاعي وجبر التابعي. تجربـة التعاونيات الاستهلاكيـة ومدى ارتباطها بـالخطة الخمسية الراهنـة. بحث مقدم لمؤتمر، **دور التعاونيـات في التخطيط للتنمية في الأقطار العـربية ـ الواقـع والممكن**. المعهد العـربي للتخطيط بالكـويت واتحاد الجمعيـات التعاونية الاستهـلاكية، ١٩٧٨.

١٠ ـ عبـد الفتاح الشربيني ومحسن عـاطف. **الحزكة التعـاونية ودورها في خدمـة المستهلك والمجتمع الكويتي**. ورقة عمل مقدمة لندوة الاسبوع الثقافي التعاوني، الذي نظمته كلية التجارة والاقتصاد والعلـوم السياسيـة بجامعـة الكويـت واتحاد الجمعيات التعـاونية بـدولة الكـويت.

الكويت. ١٦ ـ ٢٠ مارس ١٩٨٥.

١١ ـ فوزي الشاذلي. مشاكل تحديد وتوفير احتياجات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بدولة الكويت. «بحث مقدم إلى **المؤتمر التعاوني العلمي العربي الثاني**، الكويت (١٥ ـ ٢٠ فبراير ١٩٨٨)، ص ص: ١٧ ـ ٧٨.

١٢ ـ فوزي الشاذلي. **مقدمة في التعاون**. الكويت، ١٩٨٦.

١٣ فوزي الشاذلي وآخرون. **الحركة التعاونية في الكويت**. الكويت، مطابع الخط. الطبعة الأولى، ١٩٨٦.

١٤ ـ نعيم حافظ أبو جمعة. «قياس ولاء المستهلكين بدولة الكويت لعلامة التعاون وعلاقته بقرارتهم الشرائية». **مجلةدراسات الخليج والجزيرة العربية**. العدد الثاني والستون، السنة السادسة عشرة ابريل ١٩٩٠، ص ص: ٢٦٣ — ٣١٧.

١٥ ـ محمد سامي وآخرون. «بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت». **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الثاني، السنة الثانية، أكتوبر ١٩٧٤. ص ص: ٣١ ـ ٤٩.

١٦ ـ محسن عاطف. «الجوانب الاجتماعية في النشاط التسويقي للجمعيات الاستهلاكية بالكويت. «**مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد السابع والأربعون، السنة الثانية عشرة، يوليو ١٩٨٦، ص ص: ١٥ ـ ٤٥.

١٧ ـ مساعد عبد الرحمن الكوس. **الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت**. الكويت، مطابع الخط، الطبعة الثانية ١٩٨٧.

١٨ ـ وزارة التخطيط ـ الإدارة العامة لشؤون التخطيط. **السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في الكويت**، ٣٠/ ٦/ ١٩٩٣، ابريل ١٩٩٤.

١٩ ـ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. المرسوم بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ في شأن الجمعيات التعاونية واللائحة التنفيذية والنظام الأساسي النموذجي للجمعيات التعاونية. مطبعة حكومة الكويت.

المراجع الأجنبية:

1- Alsowaidi, Saif, S. **Cooperative Societies in Qatar:**

Their Development and Econommic Effects. M.A Thesis Submitted to the Graduate Educationnal Policies council, Ball State University, India 1985

2- Scott, Peter. **Geography and retailing.** London, Hutchinson university Library1970.

الملحق رقم (١)

قائمة بالجمعيات التعاونية الإستهلاكية موزعة على المحافظات الخمسة بدولة الكويت.

المحافظات/ الجمعيات	منطقة عملها	تاريخ الاشهار
أولا: محافظة العاصمة:		
١- كيفان	كيفان	١٩٦٣/١١/١١
٢- الشامية والشويخ	الشامية-الشويخ-القبلة- السالمية-غرناطة	١٩٦٣/١٢/٢٩
٣- الدسمة وبنيد القار	الدسمة ـ بنيد القار	١٩٦٤/٤/١٣
٤- الفيحاء	الفيحاء	١٩٦٦/٦/٢٦
٥- القادسية	القادسية	١٩٦٧/١/١
٦- الصليبيخات والدوحة	الصليبخات والدوحة	١٩٦٧/٧/٢
٧- الدعية	الدعية	١٩٦٨/٤/٢٨
٨- الخالدية	الخالدية	١٩٦٨/٥/٥
٩- العديلية	العديلية	١٩٦٩/٦/١٢
١٠- الروضة وحولي	الروضة ـ حولي ـ النقرة	١٩٦٩/١٢/٧
١١- ضاحية عبدالله السالم والمنصورية	عبد الله السالم ـ المنصورية ـ أم صدة المرقاب	١٩٨٠/٢/١٠
١٢ ـ النزهة	النزهة	١٩٧٣/١/٢٤
١٣ ـ الشرق	الشرق	١٩٧٤
ثانياً: محافظة حولي:		
١٤- الرميثية	الرميثية ـ البدع	١٩٦٨/٥/١٩
١٥- الشعب وميدان حولي	الشعب ـ ميدان حولي	١٩٦٩/٧/٣
١٦- السالمية	السالمية	١٩٧٠/٣/١
١٧- مشرف	مشرف	١٩٨١/١/١١
١٨- بيان	بيان	١٩٨١/٥/١٠
١٩- ضاحية صباح السالم	صباح السالم	١٩٨٣
٢٠- الجابرية	الجابرية	١٩٨٤/٦/٢٤
٢١- سلوى	سلوى	١٩٩٠/٤/٧

تابع الملحق رقم (١)

قائمة بالجمعيات التعاونية الإستهلاكية موزعة على المحافظات الخمسة بدولة الكويت.

المحافظات/ الجمعيات	منطقة عملها	تاريخ الاشهار
ثالثا: محافظة الفروانية:		
٢٢ ـ الفروانية	الفروانية	١٩٦٩/٨/١٧
٢٣ ـ خيطان	خيطان	١٩٧٠/٢/١
٢٤ ـ العمرية والرابية	العمرية ـ الرابية	١٩٧٤/٩/٢٩
٢٥ ـ جليب الشيوخ	جليب الشيوخ ـ الحساوي	١٩٧٨
٢٦ ـ الفردوس	الفردوس	١٩٨١/١٢/٢٣
٢٧ ـ الأندلس	الأندلس والرقعي	١٩٨٣/٩/١٩
٢٨ ـ العارضية	العارضية	١٩٨٣/٦/٥
٢٩ ـ اليرموك	اليرموك	١٩٨٥/٥/٨
٣٠ ـ السرة	السرة ـ جنوب السرة	١٩٨٦/٦/١٦
٣١ ـ قرطبة	قرطبة	١٩٩١/١١/٢٦
٣٢ ـ ضاحية صباح الناصر	صباح الناصر	١٩٨٩/٧/٩
رابعا: محافظة الأحمدي:		
٣٣ ـ الصباحية والأحمدي	الصباحية ـ الأحمدي	١٩٧٧/١٠/٣
٣٤ ـ الرقة	الرقة	١٩٧٧/١٠/٣٠
٣٥ ـ الفحيحيل	الفحاحيل ـ المنقف	١٩٧٧/١٠/٨
٣٦ ـ الظهر	الظهر	١٩٨٥/٥/١٣
٣٧ ـ الفنطاس	الفنطاس ـ الفنيطيس ـ المهبولة أبو حليفة ـ الشريط الساحلي	١٩٨٥/٤/٢٠
٣٨ ـ هدية	هدية	١٩٨٧
خامسا: محافظة الجهراء:		
٣٩ ـ الجهراء	الجهراء ـ العبدلي شمالا ـ أمغرة جنوبا السالمي غربا ـ الصبية شرقا	١٩٧٣
٤٠ ـ الصليبية	الصليبية	١٩٨٣/١٢/١٤

المصدر: اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ـ التقرير السنوي لمجلس الإدارة والميزانية العمومية والحسابات الختامية عن السنة المنتهية في 31/ 12/ 1993. ص ص: 58ـ 59.

الملحق (٢)

عدد السكان حسب المحافظات ومناطق عمل الجمعيات التعاونية في دولة الكويت لعام ١٩٩٣.

الجمعيات التعاونية	عدد السكان الكويتيين	عدد السكان غير الكويتيين	اجمالي السكان
أولا: محافظة العاصمة:	١٢٢,١٠٢	١٨٤,١٠٤	٣٠٦,٢٠٦
١ ـ كيفان	١١,٠٢٤	٥,٩٠٧	١٦,٩٣١
٢ ـ الشامية والشويخ:	٧,٩٦٩	٣٠,٥٠٥	٣٨,٤٧٤
ـ الشامية	٥,٨٠٨	٣,٥٧٤	٩,٣٨٢
ـ الشويخ السكنية	١,٥٣٤	١,٤٨١	٣,٠١٥
ـ القبلة	٥٥	١٢,٥٧٥	١٢,٦٣٠
ـ الشويخ الصناعية	١٠	١١,٤٩٨	١١,٥٠٨
ـ غرناطة	٥٠٥	٤٠٧	٩١٢
ـ المنطقة الصحية	٥٧	٩٧٠	١,٠٢٧
٣ ـ الدسمة وبنيد القار:	٧,٧١٦	١٩,٤٣٩	٢٧,١٥٥
ـ الدسمة	٦,٨٦١	٤,٢٤٧	١١,١٠٨
ـ بنيد القار	٨٥٥	١٥,١٩٢	١٦,٠٤٧
٤ ـ الفيحاء	٧,٩٦٣	٤,٧٥٤	١٢,٧١٧
٥ ـ القادسية	٨,٢٦٠	٤,٧٤٥	١٣,٠٠٥
٦ ـ الصليبيخات والدوحة:	٢٤,٣١٧	١٢,١٦٤	٣٦,٤٨١
ـ الصليبيخات	١١,١٣٩	٦,٤٩١	١٧,٦٣٠
ـ الدوحة	١٣,١٧٨	٥,٢٦٦	١٨,٤٤٤
ـ ميناء الدوحة	—	٢٩٠	٢٩٠
ـ معسكرات المباركية	—	١١٧	١١٧
٧ ـ الدعية	٦,١٨٠	٣,٨١٩	٩,٩٩٩
٨ ـ الخالدية	٧,٠٠٧	٣,٤٤٦	١٠,٤٥٣
٩ ـ العديلية	٧,٨٩٧	٣,٨٥٩	١١,٧٥٦
١٠ ـ الروضة وحولي:	١٤,٣٧٢	٦٣,٢٥٤	٧٧,٦٢٦
ـ الروضة	١٢,٥٠٨	٥,٤٨٧	١٧,٩٩٥
ـ حولي (محافظة حولي)	١,٨٦٤	٥٧,٧٦٧	٥٩,٦٣١

الجمعيات التعاونية	عدد السكان الكويتيين	عدد السكان غير الكويتيين	اجمالي السكان
١١ ـ عبد الله السالم والمنصورية:	١١,٥٧٠	١٢,٧٣٢	٢٤,٣٠٢
ـ عبد الله السالم	٧,٩٢٦	٤,٦٠٧	١٢,٥٣٣
ـ المنصورية	٣,٦٤٠	١,٧٢٦	٥,٣٦٦
ـ المرقاب	٤	٦,٣٩٩	٦,٤٠٣
١٢ ـ النزهة	٥,٦٧٥	٢,٨٢٩	٨,٥٠٤
١٣ ـ الشرق	٢,١٥٢	١٦,٦٤٩	١٨,٨٠١
ـ الشرق	١,٩٠٥	١٥,٩٠٩	١٧,٨١٤
ـ دسمان	٢٤٧	٧٤٠	٩٨٧
ثانيا: محافظة حولي:	١٦٩,٤١٠	١٥٦,٣٩٧	٣٢٥,٨٠٧
١٤ ـ الرميثية	٢٣,٦٤٠	٩,١٢٩	٣٢,٧٦٩
١٥ ـ الشعب وميدان حولي	٥,١١٢	٣,٦٦٥	٨,٧٧٧
١٦ ـ السالمية	١١,٩٤٣	٨٩,٨١٥	١٠١,٧٥٨
١٧ ـ مشرف	١,٧٥٣	٥,١٤٢	١٧,٨٩٥
١٨ ـ بيان	٢٢,٥٥٩	٦,٧٣٦	٢٩,٢٩٥
١٩ ـ صباح السالم:	٤٣,١٨٨	١٠,٨٤٣	٥٤,٠٣١
ـ صباح السالم	٤٣,٠٩٠	١٠,٦٩٧	٥٣,٧٨٧
ـ المسيلة	٩٨	١٤٦	٢٤٤
٢٠ ـ الجابرية	١٢,٦٥٧	١٣,١٢٠	٢٥,٧٧٧
٢١ ـ سلوى:	١٦,٤٨٨	١١,٨٩٨	٢٨,٣٨٦
ـ سلوى	١٦,٣٤٧	١١,٣٥٥	٢٧,٧٠٢
ـ البدع	١٤١	٥٤٣	٦٨٤
منطقة القرين وما حولها:*	٢١,٠٧٠	٦,٠٤٩	٢٧,١١٩
ـ القرين	٢٠,٩٠٠	٣,٧٨٠	٢٤,٦٨٠
ـ أبو فطيرة	٥٧	٣١٩	٣٧٦
ـ الشريط الساحلي (ب)	١٠٩	١,٠٧٨	١,١٨٧
ـ الفنيطيس	٤	٨٧٢	٨٧٦

* الجمعية التعاونية فيها في مرحلة التأسيس

الجمعيات التعاونية	عدد السكان الكويتيين	عدد السكان غير الكويتيين	اجمالي السكان
ثالثا: محافظة الفروانية:	١٤٥,٧١١	٢٣٧,١٤٠	٣٨٢,٩٠٤
٢٢ ـ الفروانية:	٦,١٢٢	٣٣,٧٧٧	٣٩,٨٩٩
ـ الفروانية	٦,١٢٢	٣٣,٥٧٦	٣٩,٦٩٨
ـ منطقة ضجيج الطائرات	—	١٤٥	١٤٥
ـ المطار الدولي	—	٥٦	٥٦
٢٣ ـ خيطان:	١٥,٤٨٥	٧٢,١٠٣	٨٧,٥٨٨
ـ أبرق خيطان	١١,٧٨١	١٣,٥٧٦	٢٥,٣٥٧
ـ خيطان الجنوبي	٣,٧٠٤	٥٣,٤٨٠	٥٧,١٨٤
ـ صبحان الصناعية	—	٥,٠٤٧	٥,٠٤٧
٢٤ ـ العمرية والرابية وجنوب الرابية:	٢٥,٩٥٠	١٥,١٢٢	٤١,١٢٥
ـ العمرية	١٠,٥٥٢	٤,٥٧٤	١٥,١٧٩
ـ الرابية	١٠,٨٩٨	٤,٢٥٠	١٥,١٤٨
ـ جنوب الرابية*	٤,٤٩٨	١,٠٦١	٥,٥٥٩
ـ الري	٢	٥,٢٣٧	٥,٢٣٩
٢٥ ـ جليب الشيوخ:	٨,٩٢٨	٧٣,٤٧٥	٨٢,٤٠٣
٢٦ ـ الفردوس:	٣٢,٤٨٤	٩,٧٨٣	٦٢,٢٦٧
٢٧ ـ الأندلس والرقعي:	١١,٤١٣	١٣,٩٧٣	٢٥,٣٨٦
ـ الأندلس	٩,٩٤٤	٦,٥٢١	١٦,٤٦٥
ـ الرقعي	١,٤٦٩	٧,٤٥٢	٨,٩٢١
٢٨ ـ العارضية	٢٥,٢٨٣	٨,٨٣٢	٣٤,١١٥
٢٩ ـ اليرموك	٤,٩٧٥	٢,٧٣٨	٧,٧١٣
٣٠ ـ السرة:	٦,٥٥٤	٤,٢٠٨	١٠,٧٦٢
ـ السرة	٦,٥٥٤	٣,٧٥٣	١٠,٣٠٧
ـ الزهراء	—	٣٤	٣٤
ـ المنطقة الوسطى	—	٤٢١	٤٢١

*الجمعية التعاونية فيها في مرحلة التأسيس

الجمعيات التعاونية	عدد السكان الكويتيين	عدد السكان غير الكويتيين	اجمالي السكان
٣١ـ قرطبة:	٣,٤٤٥	١,٩٠٥	٥,٣٥٠
٣٢ـ صباح الناصر	٥,٠٧٢	١,٢٧٨	٦,٣٥٠
رابعا: محافظة الأحمدي:	١٣٧,٧٧٧	١١١,٦٠٥	٢٤٩,٣٨٢
٣٣ـ الصباحية والأحمدية:	٤٨,٢٦٣	٢٦,٢٤٧	٧٤,٥١٠
ـ الصباحية	٣٧,٧٦١	١٥,٥٨٠	٥٣,٣٤١
ـ جنوب الصباحية	—	٢	٢
ـ الأحمدي	١٠,٥٠٢	١٠,٦١٩	٢١,١٢١
ـ واره	—	١٨	١٨
ـ المقوع	—	٢	٢
ـ بر الأحمدي	—	٢٦	٢٦
٣٤ـ الرقة	٢٦,٠٧٦	٨,١٩٦	٣٤,٢٧٢
٣٥ـ الفحيحيل والمنقف:	١٨,٨٣٤	٤٦,٢٠١	٦٥,٠٣٥
ـ الفحيحيل	١٢,٩٤٠	٢٥,٥٦٧	٣٨,٥٠٧
ـ المنقف	٥,٦٧٤	١١,١٥٦	١٦,٨٣٠
ـ الشعيبة	—	٣,٨٨٢	٣,٨٨٢
ـ الشريط الساحلي (ج)	٣١	١٢٦	١٥٧
ـ ميناء عبد الله	—	٥٣٧	٥٣٧
ـ أم الهيمان	١٣٨	٤٢٨	٥٦٦
ـ الشاليهات	—	١٠٤	١٠٤
ـ الخيران	—	٢٠٥	٢٠٥
ـ الزور	٥	١,٣٤٢	١,٣٤٧
ـ مزارع الوفرة	٣٥	٢,١٨١	٢,٢١٦
ـ الوفرة	١١	٦٧٣	٦٨٤
٣٦ـ الظهر	١٨,٧٠٨	٤,٤٦٥	٢٣,١٧٣

الجمعيات التعاونية	عدد السكان الكويتيين	عدد السكان غير الكويتيين	اجمالي السكان
٣٧ ـ الفنطاس:	٦,٧٠٤	٢,٢٢٦	٢٨,٩٣٠
ـ الفنطاس	٣,٠٧٩	٦,٩٧٤	١٠,٠٥٣
ـ أبو حليفة	٢,٧٢١	١٠,٠٩٥	١٢,٨١٦
ـ العقيلة	٤٧	٤٩٣	٥٤٠
ـ المهبولة	٨٥٧	٤,٦٦٤	٥,٥٢١
٣٨ ـ هدية	٤,٠٠٣	١,٤٩٧	٥,٥٠٠
غرب الفنطاس*	١٥,١٨٩	٢,٧٧٣	١٧,٩٦٢
خامسا: محافظة الجهراء:	٦٧,١٤٧	١٤١,٤٢٧	٢٠٨,٥٧٤
٣٩ ـ الجهراء:	٦٢,٣١٣	١٠٠,٧٩٩	١٦٣,١١٢
ـ الجهراء	٣,٣٣٩	٩,٩٩٩	١٣,٣٣٨
ـ القصر	١٧,٩٧٢	١٨,٦١١	٣٦,٥٨٣
ـ النعيم	٧٥٧	١٠,٤٩٥	١١,٢٥٢
ـ النسيم	٥,٨٩٣	١,٤٥٤	٧,٣٤٧
ـ تيماء	١,٢٢٢	٤٠,٩٢٤	٤٢,١٤٦
ـ الواحة	١٨,٧٦١	٩,٣٩٨	٢٨,١٥٩
ـ العيون	١٤,٣٦٩	٤,٨١٥	١٩,١٨٤
ـ منطقة السكراب	—	٣٦٩	٣٦٩
ـ الجهراء الصناعية	—	٢	٢
ـ بر محافظة الجهراء	—	٤,٧٣٢	٤,٧٣٢
٤٠ ـ الصليبية:	٤,٨٣٤	٤٠,٦٢٨	٤٥,٤٦٢
ـ الصليبية الشعبية	٤,٨٣٤	٣٧,٨٠٩	٤٢,٦٤٣
ـ الصليبية الصناعية	—	١,١١٦	١,١١٦
ـ الصليبية الزراعية	—	١,٧٠٣	١,٧٠٣
ـ غير مبين لمنطقة سكنه:	٤٤٩	١١,١٠٩	١١,٥٥٨
جملة السكان:	٦٤٢,٥٩٦	٨٤١,٨٣٥	١,٤٨٤,٤٣١

* الجمعية التعاونية ما زالت في مرحلة التأسيس

المصدر: وزارة التخطيط ـ الإدارة العامة لشئون التخطيط ـ السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في الكويت في 30/ 6/ 1993، ابريل 1994. (بيانات السكان فقط) ص ص: 44 ـ 63. قام الباحث باستخراج جدول الملحق.